



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني الكردستاني.. دور مهم في جمع الفرقاء وحل المشاكل

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الخميس

2022/12/01

No. : 7731

هجوم يزعمه الاستتقرار الاقليمي



تحذيرات امريكية واممية في مجلس الامن

رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً.

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد



○ العراق واقليم كردستان ..

- الاتحاد الوطني الكوردستاني.. دور مهم في جمع الفرقاء وحل المشاكل
- تفعيل لجنة تنفيذ المادة 140 ضمن المطالب الاساسية للاتحاد الوطني
- القنصل الصيني: سنعزز علاقتنا مع الاتحاد الوطني الكوردستاني
- التعايش المشترك بين مكونات الإقليم والحريات العامة والديمقراطية
- رئيس الجمهورية: ضرورة توحيد الرؤى بين الجميع خدمة للعراق وشعبه
- وزير العدل يصادق على محضر إعادة تعيين المفصولين السياسيين
- آسایش السليمانية تعلن إحباط عملية لتهرب شحنه سلاح واعتقال متهم
- محادثات موسعة للسوداني في ايران

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- بلال وهاب: إنقاذ سيادة العراق من براثن إيران وتركيا والبلد المتصدع
- عادل الجبوري: بغداد وعمان وملفات الفساد الكبرى
- د.إياد العنبر: العراقيون وحكوماتهم.. أزمنا الثقة والأمل
- محمد عبد الجبار الشبوط: العراق بعد سبع سنوات

○ المرصد السوري و التهديدات التركية

- واشنطن تسعى إلى ردع وايقاف الهجوم التركي
- هشام النجار: الهجوم التركي.. موافقة روسية ضمنية ولا ضغوط أميركية
- حسني محلي: التوغل التركي شمال سوريا.. متى وليس لماذا؟
- ضرورة الوقف الفوري للتصعيد في شمال سوريا
- المبعوث الاممي:التصعيد سيعرض الاستقرار الإقليمي للخطر

○ المرصد الإيراني

- المبعوث الامريكي:ايران تقترب من انتاج مادة اساسية للسلاح النووي
- هشام ملحم: معنى التهديدات والاستفزازات الإيرانية
- إيليا ج. مغناير : إيران - أميركا... «حوار الطرشان»
- محمد صالح صدقيان: أميركا لإيران: إتفاق 2؛ إتفاق 3 ثم "النووي"!

○ رؤى وقضايا عالمية

- المستبدون قادمون.. تقرير يكشف أسباب تآكل الديمقراطية
- مسارات تشكل السلوك المتعصب وتفكيك بعض أسسه
- منصات المستقبل و تراجع مواقع التواصل الاجتماعي التقليدية



الاتحاد الوطني الكوردستاني.. دور مهم في جمع الفرقاء وحل المشاكل

يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة بافل جلال طالباني بكل جهد من اجل جمع الاطراف السياسية ومعالجة المشاكل العالقة. ومن هذا المنظور استضاف الرئيس بافل جلال طالباني قادة جميع الاطراف السياسية في منزل الرئيس مام جلال من اجل التقارب واكمال الاستحقاقات الدستورية والتقريب بين وجهات النظر للعبور بالبلاد الى بر الامان.

اجماع من الكتل السياسية على الدور المهم للاتحاد الوطني

يقول المحلل السياسي رياض الوحيلي للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان منزل الرئيس مام جلال كان وسيبقى دائماً خيمة تجمع الاطراف السياسية. واذاف: ان الرئيس مام جلال كان مظلة تجمع الفرقاء السياسيين وله دور فاعل ورئيسي في العملية السياسية وله رؤية وحكمة سياسية كبيرة، وجميع الاطراف السياسية كانت مقتنعة بأرائه وافكاره النيرة واليوم بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يسير على نفس النهج. ويؤكد المحلل السياسي رياض الوحيلي: ان الاطراف السياسية تجمع على اهمية الدور الرئيسي والفاعل للاتحاد الوطني وخاصة في تشكيل ائتلاف ادارة الدولة وتشكيل الحكومة الجديدة ايضاً. واذاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني له رؤية جيدة ومهمة نستطيع من خلالها اكمال باقي الاستحقاقات الدستورية والتي هي مهمة للمرحلة المقبلة وسنرى دوراً أكبر وأكثر فاعلية من الاتحاد الوطني الكوردستاني بفضل حكمة رئيسه بافل جلال طالباني.

معالجة المشاكل بين الاقليم وبغداد

يقول المحلل السياسي رياض الوحيلي: ان الرئيس بافل جلال طالباني يتمتع بحكمة سياسية كبيرة ويستطيع معالجة الهوة بين المركز والاقليم.

واضاف: ان الرئيس بافل جلال طالباني يمتلك رؤية معتدلة في جميع المواضيع السياسية والاقتصادية بين الاقليم والمركز والاتحاد الوطني الكوردستاني قادر على معالجة جميع المشاكل العالقة منذ عدة سنوات ويمكن ان نرى تحسناً وتطوراً كبير في العلاقات بين الاقليم والمركز وهذا بفضل جهود الاتحاد الوطني الكوردستاني.

يؤكد النائب عن ائتلاف عزم فارس الفارس لـ PUKMEDIA: عقد الاجتماع في منزل الرئيس مام جلال هو اعتراف بما يقوم به الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة بافل جلال طالباني في لم شمل الاطراف السياسية، ودور الرئيس بافل جلال طالباني هو نشاط مخلص في جمع الفرقاء والشركاء على طاولة واحدة.

واضاف: ان دور الرئيس بافل جلال طالباني مهم جداً للوصول الى تفاهات تخدم البلد في المرحلة الراهنة وهو دور متميز في التواصل مع جميع الاطراف السياسية وله كلمة مهمة وصوت مسموع على الساحة السياسية وينال رضى جميع الكتل السياسية.

دور اساس في تقريب وجهات النظر

يقول المحلل السياسي واثق الجابري لـ PUKMEDIA: ان الاجتماع الذي عقد في منزل الرئيس مام جلال مهم جداً لادارة امور البلاد، واكمال الاستحقاقات الدستورية ومعالجة الخلافات.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني له دور اساسي في تقريب وجهات النظر باعتباره القوة التي لاتتقاطع مع باقي الاطراف السياسية ولها تاثيرها وتقلها الخاص على الساحة السياسية.

دور مهم للسفير بالبلاد الى الامام

يقول المحلل السياسي واثق الجابري: ان الاتحاد الوطني يتمتع بدور كبير وريادي وجميع الخلافات السابقة كانت تعالج في منزل الرئيس مام جلال.

واضاف: الخلافات بين الاقليم والمركز خلافات بعضها دستورية وبعضها اجرائية، وبالتالي للاتحاد الوطني الكوردستاني دور مهم جداً وهو قريب من جميع الاطراف وله القدرة على معالجة جميع المشاكل العالقة.

منزل الرئيس مام جلال.. الخيمة الجامعة للاطراف السياسية

منزل الرئيس مام جلال في بغداد اصبح خمية تجمع الاطراف السياسية العراقية والكوردستانية، حيث عقد يوم يوم الاثنين اجتماع مشترك بين جميع الاطراف السياسية المؤتلفة في الحكومة الاتحادية الجديدة.

يقول النائب عن ائتلاف عزم فارس الفارس للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان الاجتماع الذي عقد بين قادة ائتلاف ادارة الدولة اجتماع مهم جداً.

واضاف: ان هذا الاجتماع مهم لمتابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة والتفاهم والحوار والسير بما تم الاتفاق عليه بينهم للمرحلة المقبلة، مشيراً انه هناك تفاصيل كثيرة يجب تنفيذها لتسيير امور الحكومة.

يقول النائب فارس الفارس: اختيار منزل الرئيس مام جلال لعقد هذا الاجتماع له دلالات واهمية كبيرة واعتراف باهمية الدور الكبير الذي كان فقيد الامة الرئيس مام جلال يلعبه في جمع الاطراف السياسية.

واضاف: ان دور الرئيس مام جلال كان محترماً ومقدراً من قبل جميع الاطراف السياسية وهذه الشخصية الكبيرة

لها دلالاتها المهمة.

ويؤكد النائب فارس الفارس: عقد الاجتماع في منزل الرئيس مام جلال هو أيضاً اعتراف بما يقوم به الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة بافل جلال طالباني في لم شمل الاطراف السياسية، ودور الرئيس بافل جلال طالباني نشاط مخلص في جمع الفرقاء والشركاء على طاولة واحدة.

واضاف: ان دور الرئيس بافل جلال طالباني مهم جداً للوصول الى تفاهات تخدم البلد في المرحلة الراهنة وهو دور متميز في التواصل مع جميع الاطراف السياسية وله كلمة مهمة وصوت مسموع على الساحة السياسية وبنال رضى جميع الكتل السياسية.

ادارة البلاد تحتاج الى مثل هذه الاجتماعات

من جهته يقول النائب عن ائتلاف دولة القانون بهاء الدين النوري لـ PUKMEDIA: ان هذه الاجتماعات مهمة لتسيير امور الحكومة وتمت مناقشة اوضاع الحكومة وسبل ادارتها خلال الاجتماع.

واضاف: كما ناقس الاجتماع ما الذي تستطيع الاطراف السياسية تقديمه الى الحكومة لانجاح مهامها، وائتلاف ادارة الدولة هو المسؤول عن ادارة الحكومة وهذه الاجتماعات مهمة لرسم الخارطة السياسية في المرحلة القادمة.

يقول النائب بهاء الدين النوري: ان الاجتماع الامس كانت له اهمية لانه عقد منزل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني لجلوس الفرقاء والاطراف المتحالفة في ائتلاف ادارة الدولة.

واوضح: ان منازل الزعماء وخاصة منزل الرئيس مام جلال جامعة لكل الاطراف والخمية الحامية للعملية السياسية ودعم الحكومة.

خيمة لتذليل العقبات وتقريب وجهات النظر

يقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الدكتور بريار رشيد لـ PUKMEDIA: ان الاجتماع بين الاطراف السياسية الموجودة في الحكومة ومجلس النواب والفرقاء السياسيين في منزل الرئيس مام جلال تظهر حقيقة ان منزل الرئيس مام جلال هو الذي يستطيع تذليل العقبات وتقريب وجهات النظر.

واضاف: ان الاطراف السياسية اجتمعت مع بعضها وعلى مستوى القادة وهذه الاجتماعات مهمة جداً لأن جميع اصحاب القرار كانوا موجودين ونستطيع معالجة جميع المشاكل خلال تلك الاجتماعات.

يقول النائب بريار رشيد: ان الرئيس مام جلال يسير على نهج فقيده الامة الرئيس مام جلال في جمع الفرقاء السياسيين ومعالجة المشاكل، وهذا اول اجتماع يعقد على هذا المستوى وجاء بفضل جهود الرئيس بافل جلال طالباني. واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة بافل جلال طالباني يعمل دائماً على جمع الاطراف السياسية ومجلس النواب والحكومة لمناقشة المشاكل العراقية بشكل مباشر واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

مقاعد ائتلاف ادارة الدولة

هذا ويصل عدد مقاعد ائتلاف ادارة الدولة الى 266 مقعداً من 329 مجموع مقاعد مجلس النواب العراقي، حيث يملك الاتحاد الوطني الكوردستاني 18 مقعداً والحزب الديمقراطي 31 مقعداً، والإطار التنسيقي 130، وتحالف السيادة 71، وتحالف العزم 12، وحركة بابليون 4 مقاعد.

PUKmedia*



تفعيل لجنة تنفيذ المادة 140 ضمن المطالب الاساسية للاتحاد الوطني

الاتحاد الوطني الكوردستاني وكعهده دوما، يجعل من ملفات حقوق شعب وأرض كوردستان في أولويات مهامه، ومنها تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وحل مسألة المناطق المتنازع عليها. كانت البشارة الأولى التي زفت من الاجتماع رفيع المستوى لتحالف إدارة الدولة الذي عقد مساء أمس الإثنين، في منزل الرئيس مام جلال ببغداد وبضيافة الرئيس بافل جلال طالباني، تفعيل اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، وتخصيص ميزانية لها، وهي إحدى فقرات الاتفاق السياسي لتشكيل الحكومة الجديدة.

تنفيذ المادة ١٤٠ يصب في مصلحة الجميع

وبهذا الصدد يقول فهمي برهان رئيس الهيئة العليا للمناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «كان اجتماع الاثنين في منزل الرئيس مام جلال وبضيافة رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، من الاجتماعات المهمة، والذي أثبت مرة أخرى أن منزل الرئيس مام جلال هو المكان الذي يمكن أن تجتمع فيه جميع الأصوات والتوجهات العراقية المختلفة، مشيراً الى أن مشاركة الكورد بموقف وخطاب موحد في الاجتماع، كانت رسالة واضحة للأطراف الأخرى

وأعطت حيوية للمباحثات حول المسائل المختلفة».

وأكد برهان أن إعادة تفعيل لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور من القرارات المهمة، والتي تعطي زخماً لتنفيذ المادة الدستورية المتعلقة بمصير المناطق المتنازع عليها، والتي لم تنفذ حتى الآن كما يجب ووضعت العديد من العراقيل أمامها، مشيراً إلى أنه سيتم تخصيص ميزانية لتنفيذ المادة ضمن موازنة العامة لسنة ٢٠٢٣، وأضاف: «بتنفيذ هذه المادة سيستتب الأمن والاستقرار في المنطقة».

ويشدد فهمي برهان على أن تنفيذ المادة ١٤٠ هو في مصلحة جميع المكونات في تلك المناطق، ولا يعني فرض إرادة مكون على المكونات الأخرى. ويقول: «تنفيذ هذه المادة هو لإعادة الحق إلى أصحابه من أية قومية كانوا، كما سيؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة التي لاتزال فلول تنظيم داعش الاهابي تنشط فيها بسبب وجود فراغات أمنية».

الاتحاد الوطني يأخذ زمام المبادرة في العملية السياسية

وكان ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني مسؤول مكتب اعلام الاتحاد، قد صرح ، أن إحدى مخرجات اجتماع تحالف ادارة الدولة، تتمثل في تفعيل اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور.

كما أوضح ستران عبدالله، ان الاتحاد الوطني بدأ بأخذ زمام المبادرة في العملية السياسية سواء كان في الاقليم او في العراق، حيث ان الرئيس بافل جلال طالباني يسير على نهج مام جلال الذي يقوم بجمع كافة الاطراف السياسية السنية والشيعية ودائماً يؤكد ضرورة مشاركة جميع الاطراف في العملية السياسية والقرارات وكذلك في تشكيل الكابينة الحكومية.

من جهته أكد خالد شواني وزير العدل في الحكومة الاتحادية، انه تقرر في الاجتماع الذي تم بضيافة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، تفعيل المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، على أن تتشكل للعرض ذاته لجنة تباشر مهامها خلال مدة ١٠ أيام.

وقال شواني في مؤتمر صحفي عقده خلال اجتماع الأطراف السياسية في منزل مام جلال ببغداد، إن "الحكومة الجديدة تشكلت إثر اتفاقية سياسية، تضمن أحد بنودها تنفيذ المادة ١٤٠ وإعادة تشكيل اللجنة العليا لتنفيذ تلك المادة والمعلقة منذ العام ٢٠١٤"، مبيناً أن "تعطيل اللجنة أحدث فراغاً كبيراً، وساهم في إعادة عملية تعريب محافظة كركوك والمناطق المستقطعة".

وأضاف أن "إعادة تشكيل تلك اللجنة كانت أحد المطالب الرئيسية لوفد الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة الرئيس بافل جلال طالباني في مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية"، مؤكداً أنه "تقرر تشكيل تلك اللجنة العليا خلال مدة شهر واحد من منح حكومة السوداني الثقة في مجلس النواب العراقي، وهذا ما حصل بعد سلسلة اجتماعات مع السوداني وحكومته".

وأوضح أن "اللجنة ستباشر مهامها خلال مدة ١٠ أيام وستفصح للبرلمان عن الميزانية التي تحتاجها لأداء المنوط بها من واجبات، كي تخصص لها الأموال اللازمة في موازنة العام ٢٠٢٣"، مشيراً إلى أنه "بتشكيل تلك اللجنة، سيعود تنفيذ المادة ١٤٠ إلى منواله الطبيعي".

وشكر شواني جميع الجهات التي تعاونت في هذا الخصوص، منها التحالف داخل الإطار التنسيقي وائتلاف السيادة، كون العملية تمت بالتوافق والاتفاق، لافتاً إلى أن اللجنة تشكلت منذ عدة أيام لكن ارتأينا الإعلان عنها من منزل مام جلال ببغداد.

منزل الرئيس مام جلال في بغداد هو مركز اتخاذ القرارات المصيرية

بدوره يقول صباح حبيب قادر، عضو مجلس النواب عن كتلة الاتحاد الوطني لـ PUKMEDIA: «كان للاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة السيد بافل جلال طالباني، دور مهم في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وما بعده، وإن منزل الرئيس مام جلال في بغداد هو مركز اتخاذ القرارات المصيرية».

وأضاف قادر: «كركوك والمناطق المتنازع عليها جزء لا يتجزأ من الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث إن الاتحاد الوطني لم يترك كركوك في أحلك الظروف، وأحد البنود التي تم الاتفاق عليها عند اجتماع الرئيس بافل جلال طالباني مع الأطراف العراقية وتم تثبيته في برنامج عمل الحكومة الجديدة».

نص المادة ١٤٠ من دستور جمهورية العراق:

«أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، بكل فقراتها. ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور ، على ان تنجز كاملة (التطبيع ، الاحصاء ، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها ، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة».

وتستند المادة ١٤٠ الى المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة التي صدرت في آذار عام ٢٠٠٤، وتشكلت لجنة عليا لتنفيذ المادة في عام ٢٠٠٦، إلا أن عراقيل عدة وضعت في طريقها.

وقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا عام ٢٠١٩ أن المادة ١٤٠ سارية المفعول الى أن يتم إكمال جميع الاجراءات المتعلقة بتنفيذها.

القنصل الصيني: سنعزز علاقتنا مع الاتحاد الوطني الكوردستاني



أشار السيد ني روجي القنصل العام لجمهورية الصين الشعبية في إقليم كردستان الى علاقات الحزب الشيوعي الصيني مع الاتحاد الوطني الكوردستاني وأكد ان الحزب الشيوعي على إستعداد لتعزيز علاقاته مع الاتحاد الوطني بشكل أفضل مما هي الان، لان الرئيس مام جلال أسس تلك العلاقة المتينة التاريخية بين الجانبين».

يقول ني روجي في لقاء مع (كوردستاني نوي) الصحيفة الرسمية للاتحاد الوطني الكوردستاني: «ان الحزب الشيوعي الصيني والاتحاد الوطني الكوردستاني يحافظان على تبادل العلاقات الودية بينهما كعرف تأريخي أسس لها الرئيس مام جلال الامين العام للاتحاد الوطني وهو أول رئيس للجمهورية قام بزيارة الصين بعد تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد شارك الرئيس مام جلال بتبادل العلاقات والتنسيق بين بغداد وبكين بشكل فعال ومؤثر».

«الحزب الشيوعي الصيني على إستعداد لتعزيز العلاقات الودية مع الاتحاد الوطني والعمل المشترك لمواجهة الأزمات العالمية» يقول القنصل الصيني.

ويؤكد ني روجي انه «يلتزم الحزب الشيوعي بتعزيز علاقاته مع الاحزاب السياسية في انحاء العالم بضمنها الاتحاد الوطني الكوردستاني والعمل معهم في تطوير الحضارة الانسانية لانجاز المهام المشتركة وتبادل تجارب الحكم والعمل الحزبي».

وقد اكد الدكتور محمد صابر السفير السابق للعراق في جمهورية الصين الشعبية في مقابلة خاصة مع (PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ضرورة اعادة فتح ممثلية للاتحاد الوطني في بكين، والتي أسسها الرئيس مام جلال، على ان تدار الممثلة عن طريق مكتب للاعمال التجارية، مشيراً الى ان الحكومة الصينية ترحب بهذه الخطوة». وكان الدكتور محمد صابر السفير السابق للعراق لمدة 6 سنوات في الصين، قد اشار في لقائه مع (PUKMEDIA) «ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو أول حزب في العراق واقليم كردستان تربطه علاقات تاريخية طويلة الامد مع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية، وهي علاقات أسس لها الرئيس مام جلال».

ودعا الرئيس بافل جلال طالباني الى زيارة الصين والاجتماع بكبار مسؤولي الحزب الشيوعي هناك لتعزيز العلاقة التاريخية التي تربط الحزبين».

«وقد وضع الحزب الشيوعي الصيني ميزانية سنوية للاتحاد الوطني لزيارة وفد سياسي ووفد من العاملين في وسائل الاعلام الى بكين، مشددا على وجوب اعادة تنظيم هذه العلاقة «لان الصين دولة مهمة» كما يقول الدكتور محمد صابر.

PUKmedia



التعايش المشترك بين مكونات الإقليم والحريات العامة والديمقراطية

بحثت رئيس برلمان إقليم كردستان ريواز فائق، الأربعاء، مع القنصل البريطاني في الإقليم ديفد هانت التطورات السياسية وعدد من القضايا الآنية، فيما ناقشت مع السفير الكويتي لدى بغداد طارق عبد الله الفرج، قضايا برلمانية ونسبة التمثيل النسوي في البرلمان وحقوق المكونات ونسبة الكوردستانيين في برلمان الإقليم.

وقال المكتب الإعلامي لفائق في بيان إن الأخير "استقبلت، اليوم، القنصل البريطاني العام في الإقليم ديفد هانت والوفد المرافق له، بمناسبة انتهاء مهام عمله"، مبيناً أن "فائق تطرقت خلال لقاء جمع الطرفين باهتمام إلى المدة التي شغل فيها هانت منصبه والتفاهم المشترك بين الجانبين".

وأضاف أن "الجانبين بحثا بإيجاز في جانب آخر من اللقاء، التطورات السياسية وعدد من القضايا الآنية، حيث عبر القنصل البريطاني عن شكره لحسن الاستقبال، وفيما لفت هانت إلى أهمية العلاقات والتعاون بين قنصلية بلاده وبرلمان الإقليم، شدد الطرفان على تنمية علاقات الجانبين وتطويرها أكثر".

وذكر المكتب الإعلامي لفائق في بيان ثانٍ إلى أن "رئيس برلمان إقليم كردستان ريواز فائق، استقبلت يوم الأربعاء، السفير الكويتي الجديد لدى بغداد طارق عبد الله الفرج والوفد المرافق له"، مبيناً أن "الجانبين بحثا خلال لقاء، العلاقات التاريخية والثقافية بين الشعبين الصديقين وقضايا برلمانية ونسبة التمثيل النسوي في البرلمان وحقوق المكونات ونسبة الكوردستانيين في برلمان الإقليم".

ولفت الجانبان باهتمام وفقاً للبيان إلى التعايش المشترك بين مكونات الإقليم والحريات العامة والديمقراطية في كردستان، وفيما استعرض السفير الكويتي ملخصاً عن سبل العمل البرلماني في بلده والتمثيل النسوي فيه، أعرب عن سروره لوجود امرأة في رئاسة أحد أبرز مفاصل إدارة البلد الرئيسية في إقليم كردستان.

وشدد الجانبان على ضرورة تطوير العلاقات الدبلوماسية بين كردستان والكويت على المستوى البرلماني. بحسب البيان.

*المسرى



رئيس الجمهورية: ضرورة توحيد الرؤى بين الجميع خدمة للعراق وشعبه

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، وزير الصناعة والمعادن السيد خالد بتال النجم.

وخلال اللقاء أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية القطاع الصناعي ودوره الفعّال في رعد الاقتصاد العراقي، مؤكداً ضرورة تنشيطه وتطويره والارتقاء بواقعه بما يتناسب مع ما يملكه العراق من ثروات طبيعية وبشرية وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة.

وشدد السيد الرئيس على ضرورة إصدار القوانين التي تتعلق بالسيطرة على المنافذ غير الشرعية ومكافحة الفساد، وتشجيع القطاع الخاص ودعمه من خلال تغيير طرق الإدارة القديمة والقوانين المتعلقة بإدارة المالية. واستمع السيد الرئيس إلى الشرح المقدم من الوزير النجم بشأن آليات العمل الحالي في الوزارة ومفاصلها والخطط المستقبلية لتطويرها، مشيراً إلى ضرورة دعم الصناعة المحلية وحماية المنتج، كما ثمن الوزير اهتمام رئيس الجمهورية بالنهوض بواقع الصناعة العراقية.

* * كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق الدكتور عبد ذياب العجيلي الذي قدم التهاني لفخامته بمناسبة توليه منصب رئيس الجمهورية.

وأعرب السيد الرئيس عن شكره للدكتور العجيلي على تهانيه الطيبة، مؤكداً أهمية بذل الجهود وتوحيد الرؤى بين الجميع خدمة للعراق وشعبه.

ضرورة حسم ملف النازحين وتأمين عودتهم إلى مناطق سكناهم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، السفير البريطاني لدى العراق السيد مارك برايسون ريتشاردسون.

وجرى، خلال اللقاء، بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتوطيد آفاق التعاون والشراكة بين البلدين الصديقين بما يحقق المصالح المشتركة.

وبهذا الصدد أكد السيد الرئيس أهمية التعاون في التصدي للتطرف والإرهاب أمنياً وفكرياً، وأشاد بدور بريطاني في الحرب ضد عصابات داعش، مؤكداً على أهمية بذل المزيد من الجهود لتأمين دعم المجتمع الدولي لحسم ملف النازحين وإعادتهم إلى مناطق سكناهم.

وأشار فخامته إلى مشكلة النازحين والظروف المعقدة والكارثية التي تواجههم، مبيناً أنه عقد عدة اجتماعات مع قادة سياسيين وأمنيين أبدوا قلقهم إزاء ما يواجه النازحين من مشاكل لاسيما وأن العدد الكلي للنازحين تجاوز (٦٠٠) ألف نازح.

وبشأن الفرص الاستثمارية والحاجة إلى ثورة حقيقية في مجال التنمية الاقتصادية فقد أكد فخامته إمكانية الاستفادة من الشركات البريطانية في مجال تبادل الخبرات وتطوير الواقع الاقتصادي، وتأهيل البنى التحتية والنهوض بواقع الخدمات، ودعم القطاع الخاص، وأكد السيد الرئيس أن الحكومة جادة للنهوض بالواقع الاقتصادي وعودة العمل للمشاريع التي توقفت بسبب الأعمال الإجرامية لعصابات داعش وانخفاض أسعار النفط.

بدوره، أكد السفير البريطاني اهتمام بلاده في تطوير العلاقات مع العراق في المجالات كافة وبما يحقق المصالح المشتركة للشعبين الصديقين، مشيراً إلى أن بلاده والأمم المتحدة تدعم كل الخطوات التي شأنها إيجاد الحلول الجذرية لمعالجة ملف النازحين وتهيئة الأجواء والظروف الملائمة لعودتهم إلى مناطق سكناهم.

متانة العلاقات مع اسبانيا وعمقها التاريخي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، سفير مملكة اسبانيا السيد بيدرو مارتينيز.

وأكد السيد الرئيس متانة العلاقات وعمقها التاريخي بين البلدين الصديقين، وضرورة تعزيز التعاون نحو آفاق أرحب في المجالات كافة، مشيراً إلى أهمية تنسيق الجهود والمواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، سيما في مواجهة الإرهاب وحفظ الأمن والاستقرار الدوليين.

بدوره، أعرب السفير الأسباني عن شكره وتقديره لفخامة الرئيس على ما يوليه من اهتمام في استمرار تطوير علاقات البلدين، مؤكداً حرص بلاده على توثيق وأواصر التعاون المشترك على مختلف المستويات.



وزير العدل يصادق على محضر إعادة تعيين المفصولين السياسيين

صادق وزير العدل خالد شواني، الثلاثاء، على محضر إعادة تعيين المفصولين السياسيين.

وقالت الوزارة في بيان أن "وزير العدل خالد شواني صادق، على محضر اللجنة الخاصة بإعادة تعيين المفصولين السياسيين واحتساب مدة الفصل السياسي"، مبيّنة أن "ذلك جاء من ضمن المحضر الذي صادق عليه الوزير، احتساب مدة الفصل السياسي للموظفين وإضافته الى خدمتهم بموجب قرارات الفصل السياسي، وتسكين المفصولين السياسيين، ومفاتيحة وزارة المالية لغرض استحداث العناوين الوظيفية للفئات المشمولة بإعادة التعيين".

وأضافت أن "الوزير صادق بحسب المحضر، على إكمال اجراءات إعادة تعيين من تبقى من المفصولين السياسيين بعد الانتهاء من الاجراءات القانونية لهم".



آسايش السليمانية تعلن إحباط عملية لتهرب شحنة سلاح واعتقال متهم

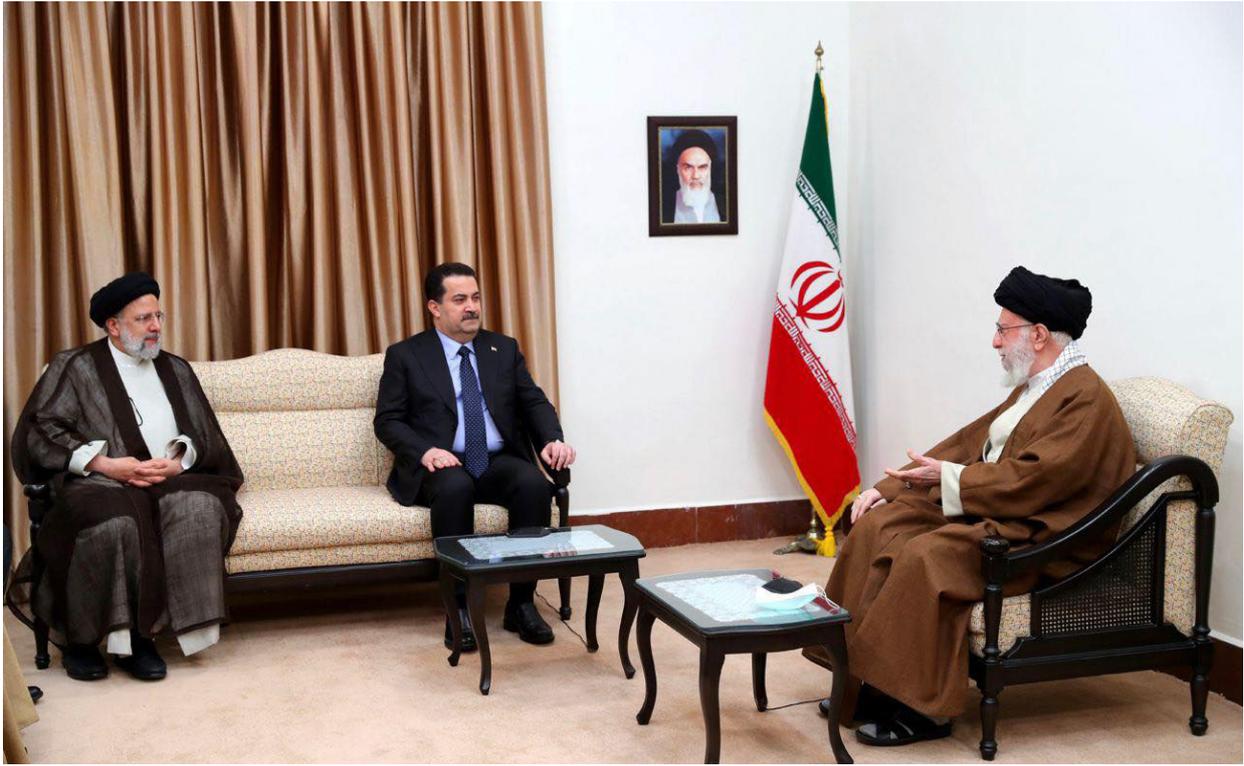
أعلنت مديرية آسايش السليمانية، الثلاثاء، عن ضبط ٦٠٠ قطعة سلاح كلاشينكوف ومسدسات وأكثر من ستة آلاف طلق ناري، فيما كشفت تفاصيل إحباط عملية لتهرب شحنة سلاح ضخمة في المحافظة. وقالت المديرية في بيان إن "مشتبه به أقدم يوم الخميس الـ ٢٤ / ١١ / ٢٠٢٢، على كسر حاجز تفتيش السليمانية عربت أثناء مساعلته وتنفيذ الإجراءات القانونية معه"، مبينة أن "المشتبه به أعتقل بعد أن تعرض سيارته لحادث عقب خرقه لنقطة التفتيش".

لافتة إلى "ضبط أكثر من ٢٥٠ مسدسا في سيارة المتهم بعد تفتيشها"، مبينة أن "تحقيقات مفصلة بدأت حول القضية بعد استحصال الموافقات القضائية، لتتوصل إلى الكشف عن مخزن سري للسلاح، يضم المئات من البنادق والآلاف من العيارات النارية وقطع غيار الأسلحة ومستلزماتها".

وأكد البيان "ضبط حمولة سلاح أخرى للمهرب نفسه بإحدى حقول تربية الماشية في ناحية تكية التابعة لقضاء جمجمال، إثر عملية أمنية نفذتها قوات المديرية بالتعاون مع قوات آسايش غرب السليمانية"، موضحة أن "الحمولة كانت تضم أكثر من ٣٠٠ بندقية كلاشينكوف ومسدس، وخمسة آلاف طلق ناري والعشرات من قطع غيار الأسلحة ومستلزماتها، كانت معدة للتهرب".

وتابع بيان مديرية آسايش محافظة السليمانية أن "القضية بمجملها عرضت على المحاكم لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة".

المسرى



مباحثات موسعة للسوداني في إيران

* اعداد المرصد ..عن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي، وكالة الانباء الايرانية

عقد رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، والوفد الرسمي المرافق له، جلسة مباحثات موسعة مع الجانب الإيراني في العاصمة طهران التي وصلها يوم الثلاثاء . وترأس الجانب الإيراني في المباحثات رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إبراهيم رئيسي.

وشهدت الجلسة البحث في العلاقات الثنائية بين البلدين، ومناقشة الملفات ذات الاهتمام المشترك، في مقدمتها ملف التنسيق الأمني، والتبادل التجاري، والتعاون في مجال الطاقة والاستثمار وتنظيم السياحة والزيارات الدينية المتبادلة، فضلاً عن ملف المياه ومواجهة تحديات التغير المناخي وآثاره الاقتصادية.

وضم الوفد العراقي كلاً من وزير الخارجية فؤاد حسين، ووزير النفط حيان عبد الغني، ومستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، ومدير مكتب رئيس الوزراء إحسان العوادي، فيما ضم الجانب الإيراني وزير الخارجية و حسين عبد اللهيان، و وزير الاقتصاد والشؤون المالية إحسان خاندوزي وعددًا من المسؤولين الإيرانيين.

رئيسي : إيران ترحب على الدوام بدولة قوية وشعب عراقي موحد

وبحسب وكالة الانباء الايرانية فقد اعرب الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي»، عن ارتياحه لتعزيز الاستقرار السياسي وتشكيل حكومة جديدة في العراق، قائلا : ان الجمهورية الاسلامية الايرانية لطالما ساندت ورحبت بالوحدة الوطنية وتشكيل حكومة عراقية قوية.

واعتبر رئيسي خلال اللقاء الذي جرى مع رئيس الوزراء العراقي «محمد شياع السوداني»، العلاقات بين طهران وبغداد، انها مميزة وممتازة؛ مصرحاً بان «العمل على تعزيز وتعميق الاواصر الثنائية، يجب ان يؤدي الى الارتقاء

بمستوى التعاون الاقليمي والدولي وبما يخدم الاستقرار والسلام في المنطقة والعالم اكثر فاكثر». كما نوه بإرادة ايران في تطوير التعاون، بمختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والامنية مع العراق؛ مبينا ان عقد اجتماعات منتظمة للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة يلعب دورا فاعلا في تحقيق هذه الاهداف. الى ذلك، اكد «السوداني»، انه سعيد بزيارة الجمهورية الاسلامية الايرانية، بعد مرور شهر واحد فقط على تشكيل الحكومة الجديدة في العراق. وصرح رئيس الوزراء العراقي خلال اللقاء مع رئيسي ، ان ايران تصنّف في مكانة مميزة ومرموقة على صعيد علاقات العراق الخارجية؛ واصافا الاواصر بين طهران وبغداد، انها اخذت بالتوسع الايجابي والمطلوب. كما نوه السوداني بـ «الدور الفاعل جدا»، للجنة الاقتصادية المشتركة في تطوير مجالات التعاون بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والجمهورية العراقية؛ داعيا الى عقد اجتماعات هذه اللجنة بانتظام واستمرارية.

مؤتمر صحفي مشترك

وخلال المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء العراقي «محمد شياع السوداني» في مجمع سعداباد التاريخي- الثقافي بطهران وصف رئيسي العلاقات الثنائية بين ايران والعراق بانها متجذرة وعميقة وشكر العراق حكومة وشعبا لحسن استضافة زوار الاربعة. و اضاف ان العلاقات الإيرانية العراقية ليست عادية بل ذات جذور عميقة قائمة على القيم ومعتقدات الشعبين الإيراني والعراقي. وقال إن تشكيل الحكومة العراقية هو حصيلة اتفاق الاطراف السياسية في العراق ونأمل أن يقدم رئيس الوزراء خدمة مختلفة للشعب العراقي بفضل حكمته ودرايته. وصرح أن طهران وبغداد تتعاونان في المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية والأمنية ، معربا عن أمله في رفع مستوى العلاقات بين البلدين في ظل الحكومة العراقية الجديدة. وتابع قائلا إن الأمن والاستقرار بالمنطقة يحظى باهتمام مشترك من طهران وبغداد ومن هذا المنطلق ، فإن محاربة الجماعات الإرهابية والجرائم المنظمة و مكافحة المخدرات يأتي ضمن الاتفاقيات المشتركة بين البلدين. وأكد أنه على دول المنطقة ان يضمن الامن لها ولا جدوى للوجود الأجنبي في منطقتنا كما رأينا أن تواجد القوات الأميركية في أفغانستان لم يساعد في ارساء الأمن فيها وانسحاب هذه القوات من المنطقة يسهم بشكل كبير في استتباب الامن فيها.

نقطة تحول في العلاقات الثنائية

وقال رئيسي إن حضور رئيس الوزراء العراقي في ايران يشكل نقطة تحول في العلاقات الثنائية وبالتأكيد المفاوضات بيننا تكون خطوة كبيرة نحو تحسين العلاقات. وقال ان المجال الاقتصادي والتجاري يشكل احد محاور محادثات اليوم كما ان القضايا المالية والمصرفية وتصدير الكهرباء والغاز هي من محاور التفاوض ولا شك أن هذه الزيارة والمحادثات بين الوفدين الإيراني والعراقي يمكن أن تساعد بشكل كبير في حل القضايا بينهما. وأوضح لدينا وجهات نظر مشتركة حول العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية واعتبر زيارة رئيس الوزراء العراقي لطهران من شأنها ان تسهم في حل الخلافات بين البلدين معربا عن أمله في أن يتمكن السوداني وحكومته من اتخاذ خطوات كبيرة في اتجاه تعزيز العلاقات بين البلدين.

لن نسمح بان تكون الاراضي العراقية منطلقا لتهديد دول اخرى

من جهته أكد رئيس الوزراء العراقي « ، على تعاون دول المنطقة لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة، مضيفاً: سياسة الحكومة العراقية تعتمد على ألا يكون العراق منطلقاً لإلحاق الأذى بدول المنطقة.

وأضاف أن زيارتنا لطهران تأتي بهدف التباحث حول العلاقات السياسية والامنية والاقتصادية ومستجدات المنطقة، وكذلك تعزيز العلاقات التاريخية بين البلدين مؤكداً ان العلاقات الإيرانية العراقية ليست عادية بل ذات جذور عميقة. وشدد السوداني على أن أمن البلدين وحدة لا تتجزأ وهي جزء من أمن المنطقة والحكومة العراقية لا تسمح بان تكون الاراضي العراقية منطلقا للإلحاق الأذى لاي طرف و وألا تكون لاطلاق تهديدات ضد دول المنطقة.

وتابع: أمين المجلس الأعلى للأمن القومي العراقي يرافقتي في هذه الزيارة وسيجتمع مع نظيره الإيراني بهدف تجنب أي توتر مؤكداً ان الحوار هو الحل الأفضل.

وقال السوداني: ان زيارتنا هذه تهدف الى بحث العلاقات السياسية والامنية والاقتصادية ومستجدات المنطقة وكذلك تعزيز العلاقات التاريخية بين البلدين، ملفتا أن العراق حكومة وشعباً لن ينسى الدعم الإيراني في مواجهة الارهاب.

وشدد على أهمية استمرار العمل والتنسيق المشترك في مجال مكافحة الارهاب والمخدرات واطاف هذه الاجتماعات ضرورة لإرساء أساس مشترك بين البلدين لتنفيذ الاتفاقات مضيفاً أن الملف الاقتصادي يحظى باهمية كبيرة بالنسبة للحكومة العراقية الجديدة.

وتابع، اتفقنا مع إيران تفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة وعقد اجتماعاتها قريباً ونحترم موقف إيران في دعم العراق في تصدير الكهرباء ونطالب باستمرار التصدير حتى استكمال مشاريع إنتاج الكهرباء والغاز في العراق. وأوضح أن العراق يحاول تسديد مستحقات إيران من تصدير الغاز والكهرباء بأليات خاصة، واليوم سنجري محادثات في هذا المجال.

واضاف ستجري خلال هذه الزيارة مباحثات بين وزير يري نفط البلدين بخصوص نقل النفط الخام وتكثيره والحصول على المشتقات وسيتم تفعيل اتفاقيات سابقة.

الحكومة ملتزمة بالدستور العراقي

والتقى رئيس مجلس الوزراء العراقي ، المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي الخامنئي، خلال زيارته الرسمية إلى إيران. وعبر السوداني خلال اللقاء عن شكره للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدعمها العراق ومساندته في الحرب على الإرهاب، وأكد سيادته ضرورة مواصلة تلك الجهود المشتركة لمواجهة الإرهاب والتطرف والمخدرات.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية إدامة العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات. وبيّن سيادته أن الحكومة ملتزمة بالدستور العراقي الذي يمنع جعل العراق منطلقاً للاعتداء على جيرانه.

وأكد السوداني خلال اللقاء أنّ حكومته وضعت الاقتصاد والخدمات في سلم أولوياتها، وعبر عن تطلعه أن تسهم العلاقات الوطيدة مع إيران في تعزيز هذه الأولويات.

من جانبه، بارك المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي الخامنئي، لرئيس مجلس الوزراء تسلّم مهامه رئيساً للحكومة، وأكد أنّ العراق بلد كبير بموارده وشبابه، ويستحق شعبه الاستقرار والخدمات. وشدد الخامنئي على أن أمن العراق هو أمن الجمهورية الإسلامية، داعياً الشعب العراقي إلى المزيد من الوحدة والتكاتف.

واجهوا اعداءكم بالاستناد الى الشعب وطاقاته الشبابية

الى ذلك وبحسب وكاة الانباء الايرانية فان المرشد الايراني علي الخامنئي قال لرئيس الوزراء العراقي «محمد شياع السوداني»: ان اعداء العراق لا يريدون التقدم لهذا البلد، وربما لم يفصحوا حتى الان عن عدائهم هذا، لكنهم لا يؤيدون حكومة مثل حكومتكم؛ وبما يستدعي منكم ان تقفوا بحزم ضد هذا العدو عبر الاستناد الى الشعب والقوى المتحمسة الشابة التي اجتازت اختبارها في مواجهة خطر داعش الكبير والمهلك.

واضاف خامنئي في هذا اللقاء : ان ازدهار العراق وبلوغه قمم الرقي الحقيقية، يصب في مصلحة الجمهورية الاسلامية الايرانية؛ معربا عن ثقته باقتدار وكفاءة رئيس الوزراء العراقي الجديد، للمضي قدما بقضايا هذا البلد وتطوير علاقاته والنهوض به وصولا الى المكانة المستقلة التي تليق بحضارته وتاريخه العريق.

وفيما هنا بانتخاب «السوداني» رئيسا للوزراء في العراق، قال الخامنئي : انني ارى فيكم شخصا مؤمنا وكفوءا، وان تعيينكم في منصب رئاسة الحكومة العراقية يبعث على السعادة ونوه ، الى ان العراق يتمتع باكبر نسبة من الثروات الطبيعية والطاقات الانسانية والخلفية الثقافية والتاريخية والحضارية، مقارنة بسائر الدول العربية في المنطقة.

واعرب عن اسفه، من «ان بلدا يزخر بهذا الكم من الثروات والعراقة، لكنه لم يبلغ حتى اليوم المستوى المرموق الذي يليق به»؛ متطلعا بان يبلغ العراق في عهد السوداني المكانة المرموقة ورقية الحقيقي.

وبيّن أن تقدم العراق في شتى المجالات ومنها الاقتصادية والخدمية والافتراضية ليقدّم صورة مطلوبة عن الحكومة إلى الشعب العراقي يتطلب استخدام الطاقات الهائلة للشباب العراقي كداعم حقيقي لهذه الحكومة.

واردف: الحكومة العراقية الجديدة قادرة عبر توظيف طاقاتها الوطنية الى جانب الموارد المالية والثروات المتوفرة في هذا البلد ان تحقق نقلة واقعية في مختلف المجالات، وتاكيدا في توفير الخدمات لمواطنيه.

سنواجه من يريد المساس بامن العراق

وتعليقا على حديث «السوداني» الذي اكد استنادا الى الدستور العراقي «اننا لن نسمح لأي طرف باستخدام الأراضي العراقية لزعزعة أمن إيران»، صرح قائد الثورة : للأسف يحدث هذا الأمر في بعض مناطق العراق، والحل الوحيد يكمن في توسيع سيطرة الحكومة العراقية على تلك المناطق أيضاً.

ومضى الخامنئي الى القول : طبعا موقفنا حيال أمن العراق لو اراد اي طرف المساس بأمنه، هو اننا سنواجهه من أجل حماية هذا البلد.وشدد على ان «أمن العراق من أمن إيران، وأن أمن إيران يعتمد أيضا على أمن العراق».

واكد على ضرورة تنفيذ جميع الاتفاقات المبرمة في وقت سابق بين طهران وبغداد، كما حذر من بعض النوايا التي لا ترغب حصول اتفاق وتعاون بين هذين البلدين، قائلا : يجب التغلب على هذه النوايا من خلال العمل المشترك.

أهمية تعزيز العمل الثنائي المشترك

كما وإلتقى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، النائب الأول للرئيس الإيراني محمد مخبر. وشهد اللقاء البحث في المسائل والملفات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أهمية تعزيز العمل الثنائي المشترك على مختلف الصعد، وكذلك أعرب عن ثقته بقدرة العراق أن يلعب دوراً محورياً في المنطقة لتقريب وجهات النظر، من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار فيها.

وقدّم مخبر من جانبه، مباركتته لتشكيل الحكومة الجديدة، وأمنيته بالمزيد من الازدهار للشعب العراقي، مؤكداً

دعم الجمهورية الاسلامية لأمن العراق، وأهميته بالنسبة لإيران، كما جدد مخبر سعي إيران الى توسعة التبادل التجاري والاقتصادي مع العراق، إلى ما فيه مصلحة الشعبين الصديقين.

دعم مسارات الشراكة بما يؤمن مصالح البلدين

والتقى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، ، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني محمد باقر قاليباف، وذلك في إطار زيارته الرسمية الحالية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وجرى خلال اللقاء التأكيد على أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين على المستوى الاقتصادي والأمني والثقافي، ودعم مسارات الشراكة بما يؤمن مصالح البلدين. وأكد رئيس مجلس الوزراء حرصه على تلبية الدعوة لزيارة الجمهورية الإسلامية، وذلك تعبيراً عن عمق العلاقة وأصالة الروابط بكل أشكالها بين الشعبين، كما أشار سيادته الى أهمية العلاقة بين السلطتين التشريعتين في العراق وإيران، التي من شأنها أن توّطد أواصر التعاون بين حكومتي البلدين. من جانبه، عبّر رئيس مجلس الشورى الإيراني قاليباف، عن الاعتزاز بعلاقات التواصل بين الشعبين، ومتانتها بين البلدين على مستوى مؤسسات الدولة، ومنها السلطتان التشريعتان. وأكد بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، شعباً وبرلماناً وحكومةً، تقف داعمة لقوة العراق واقتداره.

تأكيد دور العراق المحوري في المنطقة

وإستقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي صباح الأربعاء، وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، وذلك في مقرّ إقامته بالعاصمة الايرانية طهران. وجرى خلال اللقاء البحث في مجمل العلاقات الثنائية بين البلدين وتطويرها، فضلاً عن تأكيد دور العراق المحوري في المنطقة، وجهوده في تدعيم الأمن وترسيخ الاستقرار فيها. وشهد اللقاء التباحث في سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، في إطار التعاون والشراكة البناءة بين البلدين الجارين.

وزير النفط الإيراني : العراق يدفع جميع الديون والمستحقات المتأخرة

قال وزير النفط الإيراني «جواد أوجي» اننا تلقينا جميع مستحقات متأخرة من صادرات النفط والغاز الى العراق خلال العامين الماضي والحالي. وقال جواد أوجي يوم الأربعاء للصحافيين على هامش اجتماع مجلس الوزراء : مع بداية الحكومة الثالثة عشرة استخدمت وزارة النفط كل طاقاتها و وقعت اتفاقيات لبيع النفط مع العديد من الدول خاصة أمريكا اللاتينية في اطار انتهاج الدبلوماسية القوية للطاقة. و اشار وزير النفط إلى استلام مطالبات وزارة النفط من دول أخرى و أضاف: تلقينا جميع مستحقات متأخرة تعود الى العام الماضي وكذلك ما تتعلق بالعام الحالي، لا سيما مستحقاتنا من صادرات النفط والغاز إلى العراق. وأكد أوجي: في العام الماضي حصلنا على نحو مليار يورو وهذا العام تلقينا ١/٦ مليار يورو. وبشأن حجم صادرات الغاز إلى العراق قال: هذا العام زاد حجم صادرات الغاز إلى العراق بمقدار ١/٥ مليار متر مكعب مقارنة بالعام الماضي وليست هناك اي مستحقات من صادرات الغاز الى العراق.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



بلال وهاب:

إنقاذ سيادة العراق من براثن إيران وتركيا والبلد المتصدع

العام العراقي. بالإضافة إلى ذلك، تُخرج مثل هذه الأعمال العدوانية التي تنفذها دول مجاورة للعراق، الدولة العراقية وتُبطل شرعية قادتها الذين بدورهم غير مستعدين وغير قادرين على الدفاع عن بلدهم. ومن خلال مهاجمة العراق، تستهدف إيران وتركيا

أدى الفساد المستشري والاختلال السياسي إلى التقليل من شأن السيادة العراقية. فقد شنت مؤخراً إيران وتركيا هجمات متزامنة بطائرات مسيرة وصواريخ داخل «كردستان العراق». وتسببت هذه الهجمات في وقوع إصابات وتوقف الأعمال التجارية وأثارت غضب الرأي

خيارات رئيس الوزراء العراقي ستكون معقدة ومؤلمة

الإجراءات ضد إيران. وفي آذار/مارس، عندما قصفت إيران منزل مسؤول تنفيذي كردي يعمل في إحدى الشركات العاملة في مجال الطاقة في أربيل بعشرات الصواريخ الباليستية على خلفية مزاعم غير موثقة ولا أساس لها بأنه كان قاعدة إسرائيلية، انصاع العديد من القادة العراقيين إلى الجانب الإيراني. وبالمثل، خلال جلسة مجلس النواب المغلقة التي عُقدت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الهجمات على كردستان، ألقى العديد من النواب العراقيين اللوم على «حكومة إقليم كردستان» وبرروا تصرفات إيران. ولم تُقدم الحكومة العراقية أو «حكومة إقليم كردستان» على اتخاذ إجراءات التظلم التي يضرب بها المثل والمتمثلة باستدعاء سفير طهران وقنصلها العام أو استدعاء ممثليهما في طهران. وفي الواقع، كما لو كان من قبيل الوقاحة المطلقة، طلبت إيران، بعد هجماتها داخل العراق، من مجلس الأمن إغلاق مقرات الجماعات الكردية الإيرانية في العراق. ومثل هذا الضعف والعجز عن الإمساك بزمام الأمور اللذين أظهرهما العراق محرجان له، لكنهما ليسا مفاجئين. فشبّح النظام السياسي القائم على محسوبية الفاسد والمفسد أصبح يهدّد الأمن القومي، بما يتخطى مجرد الروتين الإداري أو الهدر الاقتصادي. وأدى الاستغناء عن نظام الاستحقاق والكفاءة لصالح

جمهورهما المحلي. فالنظام الإيراني غارق في احتجاجات مناهضة له في جميع أنحاء البلاد والتي اندلعت على خلفية مقتل مهسا أميني، وهي شابة كردية، في أيلول/سبتمبر. وسعت إيران إلى إلقاء اللوم في مسؤولية الاحتجاجات على سكانها الأكراد. وحرصاً على عدم تكرار الأحداث التي سبق أن حصلت في ثورة عام ١٩٧٩، يهاجم النظام معسكرات الجماعات الكردية المعارضة الإيرانية المتواجدة في العراق منذ عقود. وبالتزامن مع ذلك، أطلقت تركيا حملة عسكرية جديدة ضد «حزب العمال الكردستاني» في العراق ومسلحي «قوات سوريا الديمقراطية» المدعومة من الولايات المتحدة في سوريا، متهمه إياهم بتنفيذ هجوم إرهابي مؤخراً في اسطنبول. وحذت الحكومة التركية حذو نظيرتها الإيرانية، حيث سعت إلى إيقاظ الشعور القومي قبل انتخابات عام ٢٠٢٣. ويبدو أن الطريق معبّد أمام إيران وتركيا في العراق، الذي أسقط دفاعاته العسكرية والسياسية. وكان رده على مثل هذه الهجمات ضعيفاً واهيئاً، حيث تمثّل جل ما فعله، بإصداره تصريحات (منددة). وقد أظهر ثقلاً دبلوماسياً ضئيلاً عندما رفع شكوى ضد تركيا أمام «مجلس الأمن الدولي» على خلفية قتلها تسعة مدنيين في أحد المنتجعات السياحية في تموز/يوليو. ومع ذلك، لم تجرؤ بغداد على اتخاذ مثل هذه

هجمات إيران وتركيا تضران بالموقف الأمريكي وتشكلان تحدياً لها

ساخطة ضد مثل هذه الانتهاكات لدول المنطقة ورضوخ العراق.

ويعود وجود «حزب العمال الكردستاني» ومختلف الجماعات الكردية الإيرانية في «كردستان العراق» إلى عقود، ولكنها تشكل مبرراً مناسباً لتركيا وإيران لكي تشنان ضربات جديدة عليها.

وتشكل «حكومة إقليم كردستان» هدفاً ملائماً أيضاً نظراً لضعفها الشديد، إذ تعجز عن منع الهجمات أو الدفاع عن نفسها أو الاعتماد على دعم العراق.

وحتى أن الضربات الإيرانية والتركية المشتركة لم تتمكن من كسر صمت رجل الدين النافذ مقتدى الصدر. والأسوأ لم يأت بعد إذا نفذت إيران تهديدها بالتوغل العسكري عبر الحدود بالتعاون مع الميليشيات المتواجدة في الجانب العراقي.

ومع ذلك، فإن الحزبين الكرديين الحاكمين، كشركائهما السياسيين الشيعة والسنة في الحكومة العراقية، ساهما في إضعاف الدولة العراقية ولجأ إلى إيران وتركيا لتكونا راعيهما وحامييهما.

ويبدو أن قادة «حكومة إقليم كردستان» يتذكرون هويتهم العراقية متى ناسبهم ذلك، لا سيما عندما يتعرضون لهجوم.

ومن خلال استخدام العنف، تسعى إيران وتركيا إلى تغيير الحسابات الكردية، لكي يصبح وجود «حزب العمال

المحسوبية الطائفية في الجيش إلى تقويض قدرة النظام على ضبط الأوضاع وتسبب بسقوط ثلث البلاد في أيدي تنظيم «الدولة الإسلامية» في عام ٢٠١٤.

وفي إطار التنافس على السلطة محلياً، تجد العديد من الفصائل السياسية العراقية، في إيران أو تركيا راعياً وحامياً لها. لكن إيران تسيء إلى تقاربها الطائفي وقربها الجغرافي من الفصائل العراقية والكردية. لكن كدولة نفذت إيران بشكل منهجي خطة محكمة لإبقاء العراق ضعيفاً ومعتمداً عليها.

وتتحدى الميليشيات الموالية لإيران سلطة الدولة العراقية وتنفذ تعليمات إيران في المنطقة، كما يتجلى في هجماتها على دول الخليج.

إن النفوذ الإيراني داخل الحكومة العراقية، إلى جانب الهجمات المباشرة وغير المباشرة على البنية التحتية للطاقة والكهرباء في العراق، يُبقي العراق متعلقاً بواردات الكهرباء والغاز باهظة الثمن من إيران.

وهناك عائق آخر يتمثل في الأمن الغذائي للعراق، الذي يعتمد أيضاً على الواردات من تركيا وإيران. وتعمل إيران وتركيا معاً على تجفيف الأنهار العراقية. وعلى الرغم من أنهما نادراً ما تتفقان، إلا أن حالة التخبط التي يعانيتها العراق تروق لهما.

وكانت الاحتجاجات التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٩ قد عكست جزئياً ردود فعل قومية

من خلال مهاجمة العراق، تستهدف إيران وتركيا جمهورهما المحلي

السوداني وقدرته على الدفاع عن سيادة بلاده. فالسياسة الخارجية والأمن القومي ليسا المجالين اللذين يبرع فيهما السوداني، لكن أجندته المحلية التي تُركز على محاربة الفساد وإصلاح العلاقات بين أربيل وبغداد مناسبة لتكون أساساً لبناء دولة أكثر قدرة على الدفاع عن نفسها.

فحجم وعمق الفساد المستشري في أوساط النخبة الحاكمة والدولة أسفرا عن سلسلة من الولاعات غير الوطنية التي تجعل العراق عاجزاً أمام التهديدات التي تطل أمنه القومي.

وفي غضون ذلك، يمكن للتنسيق الأمني الأفضل بين «حكومة إقليم كردستان» وبغداد أن يؤدي إلى ضمان أمن حدود البلاد ودحض أي مبررات إضافية تتسلح بها الدول المجاورة.

إن تنظيم الداخل العراقي وتنظيفه هو وحده الذي سيمكّن العراق من إقناع المجتمع الإقليمي والدولي لدعمه في صون سيادته.

*بلال وهاب هو «زميل فاغنر» في معهد واشنطن. وتم نشر هذه المقالة في الأصل على موقع «ذي ناشيونال».

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

الكردستاني» ومختلف الجماعات المعارضة الكردية الإيرانية عبئاً وليس ميزة.

وعلى الرغم من أن الانتهاك العنيف الأخير للسيادة العراقية لا يستهدف الولايات المتحدة، إلا أنه يعيق مساعي إدارة بايدن للتخفيف من حدة التوترات في الشرق الأوسط والتركيز على التحديات التي تشكلها القوى العظمى.

ومع ذلك، فإن هجمات إيران وتركيا تضربان بهذا الموقف الأمريكي وتشكلان تحدياً لها.

وقد أدانت الولايات المتحدة الهجمات الإيرانية على وجه الخصوص، لكن لـ «حكومة إقليم كردستان» توقعات أكثر من ذلك، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الدفاع الجوي. ومع ذلك، يجب أن يصدر هذا الطلب عن بغداد لكي يلقي آذاناً صاغية، وهو أمر غير مرجح.

فبموجب الاتفاق الاستراتيجي للولايات المتحدة مع العراق، تنحصر المهمة العسكرية الأمريكية في البلاد في القيام بدور استشاري وهي خالية من الالتزامات الدفاعية.

وبغض النظر عن توفر العتاد والمنظومات العسكرية الأمريكية، يبدو أن العراق يفتقر إلى الإرادة السياسية لمواصلة شراء أنظمة الدفاع الجوي.

وستشكل الهجمات الإيرانية والتركية المتزامنة اختباراً جديداً لرئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع



عادل الجبوري:

بغداد وعمّان وملفات الفساد الكبرى

اختار الأردن ليكون محطته الخارجية الأولى بعد ستة وعشرين يوماً على توليه المهمة خلفاً لسلفه المثير للجدل، مصطفى الكاظمي، الذي خلف وراءه تركة ثقيلة من الفساد، مالياً وإدارياً، ومن الاستغلال السيئ لأدوات السلطة والحكم. ما أعلن رسمياً من بغداد وعمّان، بشأن زيارة

لا شك في أن المحطة الخارجية الأولى لأيّ رئيس وزراء، بعد توليه المنصب، تعكس، في جانب كبير منها، طبيعة أولوياته، وطريقة ترتيب أوراقه، ومنهجية تفكيره، ورؤيته المسارات والمحددات للسياسة الخارجية لبلاده، وحكومته على وجه التحديد. وهذا ما ينطبق على رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، حينما

وبعيداً عن بعض العقد التاريخية، التي تعود إلى الطريقة الوحشية التي تمت وفقاً لها تصفية العائلة الملكية في العراق من جانب مجموعة من الضباط الذين قادوا انقلاب ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، بحيث إنه كانت هناك روابط عائلية بينها - أي العائلة المالكة في العراق - وبين الأسرة الملكية الحاكمة في الأردن منذ بدايات القرن الماضي حتى الآن، وبعيداً عن المواقف الأردنية الداعمة لنظام حزب البعث المنحلّ في العراق، ولاسيما خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، فإن الحقبة الزمنية التي تبعت غزو دولة الكويت، ثم «حرب تحريرها» عبر تحالف دولي واسع، قادته الولايات المتحدة

الأمريكية في ربيع عام ١٩٩١، شهدت قرباً أردنياً واضحاً من عموم الشأن العراقي. ففي ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، أتيح للأردن أن يحصل على كميات

من النفط العراقي بأسعار تفضيلية مخفضة، في الوقت ذاته الذي كان يمثل أحد المنافذ والمحطات لتطبيق برنامج النفط في مقابل الغذاء، والذي أُقِرّ في منتصف تسعينيات القرن الماضي لتخفيف وطأة الحصار على الشعب العراقي. وكذلك، فإنّ الأردنّ مثل أحد أبرز الملاذات لكثير من العراقيين للإقامة والعمل فيه، أو السفر من خلاله إلى دول أخرى.

وكل ذلك ساهم في إنعاش الأوضاع الاقتصادية للأردن، وخفّف الآثار السلبية لتوقف المساعدات والهيئات الخليجية له بعد اتخاذه موقفاً داعماً لنظام صدام حين غزوه دولة الكويت. وأكثر من ذلك، فإنّ الأردنّ وقّر فسحة أو مساحة لبعض القوى السياسية

السوداني السريعة والخاطفة للأردن، والتي دامت بضع ساعات من نهار الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، هو أن رئيس الوزراء العراقي بحث مع العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، ونظيره الأردني بشر الخصاونة، في آخر المستجدات الإقليمية، وأزمات المنطقة، والحرب على الإرهاب، ومواجهة التطرف على أساس التعاون والتنسيق العائليين بين البلدين، وتأكيد ضرورة مواصلة التنسيق والتشاور بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، على نحو يحقق مصالحهما ويخدم القضايا العربية.

بيد أنّ هناك شيئاً آخر، لم يتم التطرّق إليه وتناوُلُه بصورة واضحة، على الرغم من الإشارة إليه بصورة ضمنية، هو ما يشكل أولوية لدى السوداني، متمثلاً بمحاربة الفساد، الذي كان وصفه في وقت سابق بـ«الجائحة»، ووضعه في رأس

أولويات برنامجه الحكومي. وبدا جلياً، منذ الأيام والأسابيع الأولى لوجوده في المنصب التنفيذي الأول، أنه ذاهب بقوة وجدية نحو تفكيك هذا الملف، وفتح كل فصوله وصفحاته. لكن، ما هي علاقة الأردنّ بذلك؟ لعلّ الإجابة عن مثل هذا التساؤل تستدعي الإحاطة بجوانب وأبعاد متعددة من مسيرة العلاقات العراقية الأردنية، من جهة، وتستدعي، من جهة أخرى، تشخيص عوامل الشدّ والجذب والتقلبات التي شهدتها تلك العلاقات، ومدى إمكان تعزيزها وتصحيح بعض مساراتها، على نحو يخلق توازناً وتكافؤاً في المكاسب المتحصّلة منها، من دون استثثار أحد الطرفين بالمغانم، وتحمل الطرف الآخر الغرم.

نصف الأموال الخارجة من العراق بطريقة قانونية أو غير قانونية، كان وجهتها الأردن

الأموال الخارجة من العراق، خلال العقدين الماضيين، بطريقة قانونية أو غير قانونية، كان وجهتها الأردن؛ أي بتعبير آخر، كان الأردن أفضل مكان لمشاريع غسل الأموال المنهوبة، ناهيك بكونه كان - وما زال - الملاذ الأقرب والأسهل لأعداد كبيرة من بقايا النظام السابق، والسراق والمجرمين والإرهابيين. ولم تُفلح المصالح المتبادلة والمكاسب، التي جناها ويجنيها الأردن من العراق في دفعه إلى التعاون لاسترداد المطلوبين والأموال العراقية المهزّبة والمنهوبة، والتي ربما تتجاوز خمسين مليار دولار، بحسب بعض المصادر غير الرسمية. إلى الآن، فإن الأردن لم يُبدِ التعاون والتجاوب المطلوبين مع العراق، وقد لا يقع كل اللوم عليه، وإنما جزء منه يقع على عاتق السلطات العراقية، التي لم تُظهر المستوى الكافي من الاهتمام بهذا الملف على الرغم من التواصل الدائم مع السلطات الأردنية في مختلف الجوانب والمجالات، والحرص المستمر على إقامة العلاقات بين بغداد وعمّان وتعزيزها وتطويرها. ولا شك في أن الاخيرة لا يمكنها، مهما كانت جادة وصادقة، إرجاع كل الأموال العراقية في الأردن، لأنّ قسماً كبيراً من تلك الأموال أُدخِل في عجلة الاقتصاد الأردني، بصورة أو بأخرى. لكن بقدر معين، من الممكن أن يتحقّق شيء ما، كما حدث، على سبيل المثال لا الحصر، مع لبنان الذي تعاون مع العراق في ملاحقة بعض المطلوبين، وإعادة كميات من الأموال المسروقة. رئيس الوزراء العراقي الجديد، محمد شياع السوداني، يعلم، بحكم المواقع التنفيذية والتشريعية التي شغلها سابقاً، وقربه من مراكز القرار العليا، بكثير من التفاصيل

بعد إطاحة صدام بقي الأردن محتفظاً بالامتيازات والفرص الاقتصادية

المعارضة من أجل الإقامة والعمل في أراضيه. بعد إطاحة نظام صدام في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بقي الأردن محتفظاً بالامتيازات والفرص الاقتصادية التي حظي بها من العراق، بل إن تلك الامتيازات والفرص زادت على نحو واضح وملموس، بحيث باتت السوق العراقية بين أفضل الخيارات لتصريف كثير من السِّلَع والبضائع الأردنية.

وبحسب الإحصاءات والأرقام الصادرة عن مكتب المستشار التجاري العراقي في العاصمة الأردنية عمّان، قبل عدة أعوام، فإن حجم الصادرات الأردنية الكلية للعراق بعد عام ٢٠٠٣، هو أعلى من جميع المعدلات خلال الفترة المحصورة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٣، إذ بلغت قيمتها في عام ٢٠٠٢ نحو ١٥٠ مليون دولار، لتصل في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقارب ملياراً ونصف مليار دولار سنوياً، مع توقعات تفيد بوصولها إلى ملياري دولار خلال أعوام قليلة لاحقة.

إلى جانب ذلك، فإن كميات هائلة من الأموال العراقية وجدت طريقها إلى الأردن، إمّا في صورة أرصدة مالية في المصارف، وإمّا في صورة عقارات، وإمّا في صورة مشاريع استثمارية، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الأموال تُعدّ أملاكاً وحقوقاً خاصة ومشروعة لأشخاص حقيقيين أو معنويين، أو أنها حصيلة عمليات سرقة ونصب واحتيال، أو بعبارة أخرى من نتاج الفساد، مالياً وإدارياً، والذي استشرى وانتشر في مختلف مؤسسات الدولة العراقية ومفاصلها، كالنار في الهشيم، في ظل غياب القوانين والإجراءات الرادعة.

يُقدّر بعض الأوساط والمصادر المتخصصة أن نصف

والجزئيات والخفايا والأسرار في هذا الخصوص. وهو، حينما توجه إلى الأردن، كان يعرف ما يريد بالتحديد، ارتباطاً برؤيته بشأن محاربة الفساد واسترداد الأموال وملاحقة السرّاق والمجرمين، من دون أن يُفصح عنها علناً، هذا في الوقت، الذي أكدت دوائر مقرّبة إليه أن واحداً من الضغوط التي ستمارسها الحكومة العراقية على الأردن، هو استرداد الأموال المهزّبة وملاحقة أزمال النظام السابق، إلّا أن تلك الدوائر تستبعد حصول استجابة أردنية سريعة في هذا الخصوص، لكنّ جدية الحكومة العراقية وخطواتها وإجراءاتها الحازمة، يمكن أن تُرغم أصحاب القرار الأردني على التعاطي بإيجابية بقدر معين مع المطالب

العراقية، ولاسيما في حال أدركوا أن حجم مصالحهم الاستراتيجية مع العراق، عبر مؤسساته الرسمية، المتمثلة أساساً بالحكومة، أكبر كثيراً من مكاسبهم المتأتية عن وسائل

وأساليب ملتوية، وشخصيات ومؤسسات يحوم حولها كثير من علامات الاستفهام والشبهات، إن لم تكن ملاحقة ومطلوبة للقضاء العراقي. طبيعى جداً أن عمّان تحرص كثيراً على إدامة الخطوات الإيجابية، المتحقّقة في مسيرة علاقاتها ببغداد خلال الأعوام الأربعة الماضية، وتعزيزها سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ولاسيما ما يتعلق منها بمشروع الشام الجديد بين العراق والأردن ومصر، ومشروع الربط الكهربائي، وتصدير النفط العراقي عبر ميناء العقبة، وإنشاء المنطقة التجارية الحرة بين البلدين. في الوقت نفسه، تعمل عمّان جاهدة على الفصل بين مواقفها وتوجهاتها السياسية في جانب من علاقاتها وسياساتها

كادت تعصف بكل البناءات والإنجازات المتحقّقة. أغلب الظن أنه، مع زيادة الضغوط السياسية والمجتمعية على الحكومة العراقية الجديدة، والاستحقاقات الملقاة على عاتقها، من أجل تصحيح المسارات الخاطئة ومعالجة تركة الماضي الثقيلة، وطبيعة منهجية رئيس الوزراء البعيدة، إلى حد كبير، عن المجالات والمهادنات والمساومات، يبدو أن الأردنّ سيكون أمام خيار التعاون والتجاوب لفتح ملف الفساد العراقي لديه، والتضحية ببعض الخسائر المرحلية، لنيل مكاسب استراتيجية أكبر كثيراً من تلك الخسائر. وهذا هو المنطق الصحيح في عالم السياسة القائم على المصالح أولاً وأخيراً.

* كاتب وصحافي عراقي

* المبادي.نت



د.إياد العنبر:

العراقيون وحكوماتهم.. أزمنا الثقة والأمل

تحديد الأعداء والحلفاء، وحقول ملاى بالألغام. إلا أنه قبل التحدي، ومن ثمّ ستكون حكومته مطالبة بتقديم نمط جديد من الإدارة والممارسة.

والتحدي الأكبر هو كيف يمكن أن يثق المواطن بأن خطوات عمل هذه الحكومة هي لمصلحته وليس لاستمرار التخادم بين الحكومة والطبقة السياسية فحسب، ولعلّ الثقة هي مفتاح استعادة الأمل بالحكومة.

وبعيداً عن خطاب المتشائمين، وخطاب جوق المطبّلين لحكومة السوداني ومنّ يعتبرها نصرًا على خصومه السياسيين، فإنّ الشارع العراقي ينظر إلى

استلهمت عنوان المقال من منشور على صفحة الفيسبوك لأستاذنا الدكتور عماد عبد اللطيف سالم تعليقاً على البرنامج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني، إذ كتب فيه: «العراق يعاني من أزمّتين راسختين في الوعي المجتمعي، لم يتم ذكرهما في البرنامج الحكومي. هاتان الأزمّتان هما: أزمة الأمل، وأزمة الثقة بقدرة الحكومة على تحقيق هذا الأمل. الأمل في تحقيق شيء، والثقة في امتلاك القدرة على تحقيقه.. هما كلّ ما نحتاج إليه الآن».

محمد شياع السوداني تصدّى لتشكيل حكومة في بيئة من التناقضات السياسية وفقدان بوصلة

العراق بريعه النفطي لا يريد من حكومته إلا أن تحقق حدا مقبولا من سلطة القانون

وفي توقيتها الشهري، بدلاً من أن يكون نصفها مسروقاً ونصفها الآخر غير صالح للاستهلاك البشري! العراق بريعه النفطي لا يريد من حكومته إلا أن تحقق حداً مقبولاً من سلطة القانون التي تُفضي إلى إيقاف الفساد وإبعاد سطوة أحزاب السلطة ومن يرتبط بها من مافيات المال والسلاح عن مشاريع الخدمات العامة والاستثمار، عند ذلك فإن عوامل السوق ستعيد للاقتصاد توازنه وتكون الدولة مؤتمنةً على ثرواته المادية التي هي هبة الله من غير جهد، وعليها فقط أن تفلح في توزيعها، إذ أن غاية الطموح المنظور هو أن يكون العراق دولة خدمات مع شبكة ضمانات اجتماعية تتأسس على العدل وتقليص الفوارق.

على رئيس الحكومة أن يدرك بأن المواطن تجاوز مرحلة الملل والتذمر من سماع التصريحات الحكومية التي تتناقلها كاميرات فريقه الإعلامي، ووصل إلى مرحلة القرف من كل الخطابات التي تنتقد الماضي وتثرثر بالتحديات التي تواجه عمل الحكومة وتشخص الأخطاء فقط ولا تقدم آفاقاً للحلول.

المواطن غير معني بالمساومات والترضيات في توزيع المناصب العليا في الدولة على حاشية الزعامات السياسية، فما يهّمه هو المنجز الاقتصادي

وجود هذه الحكومة باعتبارها ضرورةً لاستحقاقات مرتبطة بتفاصيل حياته المعيشية اليومية، التي تعطلت كثيرًا بسبب المأزق السياسي الذي استغرق زمنًا طويلًا لحلّه، ورافقه كلفٌ مدمرٌ ساعد عليها الشلل السياسي والحكومي، جعلت هذا الشارع مترقبًا ومرحّبًا، بل وراضيًا بأي حلّ سياسي.

وبعد تكرار الخيبات من الحكومات السابقة، وفقدان الأمل والثقة بأنّ تغيير الحكومات يمكن أن يحمل تغييرًا على مستوى حياتهم اليومية، بات العراقيون لا يحلمون بمعجزة اقتصادية ولا القفز بمعدلات النمو، ولا أن يكون العراق ضمن قائمة الدول العربية والإقليمية الصناعية والزراعية، ولا أن يعيشوا في ظلّ دولة الرفاه! وإنما باتت آمانياتهم محصورةً باستعادة الدولة أولاً وأخيرًا؛ لأنّ غياب الدولة يعني غياب القانون وسطوة جماعات السلاح المنفلت، والعيش تحت سطوة مافيات الفساد.

حتى الفساد الذي لا يختلف على وجوده ومظاهره اثنان من العراقيين تحوّلت المطالبة بمحاربهته إلى نوع من الأمنيات التي يتحدّث عنها المواطن! وأصبحت مطالبه بأن يكون هناك حدودٌ معينةٌ للفساد، لا أن يجدها في المستشفيات العامة وفي الطرقات العمومية التي تحولت تسمياتها إلى (طرق الموت)، وأن تصله مفردات البطاقة التموينية كاملة

الثروة السياسية لا تبني دولة ولا تمنح المواطن الثقة بالحكومة

خطوات تنفيذها هي الطريق الوحيد لمدّ جسور الثقة بين المواطن والحكومة. ومن ثمّ تكون شرعية المنجز هي الرهان على بقائه في المنصب وليس الترضيات والتنازلات للزعامات السلطوية، فحسب. استعادة ثقة المواطن بحكومته، والأمل بقدرتها على ضمان متطلباته هو من يقوّي الحكومة ويوفّر لها إجماعاً سياسياً وشعبياً يضمن صلابه موقفها في مواجهة القوى والأحزاب التي تريد أن تمارس هوابتها بإضعاف الدولة والحكومة معاً. والمنجز الاقتصادي والخدمي الذي تقدّمه الحكومة للمواطن سيكون بمثابة السلاح الأقوى الذي تواجه به ضغوطات القوى السياسية ورغباتها النرجسية التي تمارسها ضدّ الدولة. ولكنّ الأمل بالحكومة واستعادة الثقة فيها يحتاج إلى إرادة قويّة، وإلى عزم شديد ورغبة صادقة لا تعرف الضعف، والابتعاد عن الكذب والرياء والنفاق والأفئدة الزائفة في طرح تصورات ومعالجات لملف الفساد ولمعضلة سلاح القوى الموازية للدولة، ولتصبح بعد كلّ ذلك واقعيّة وملموسة وليس شعارات مملّة.

*موقع فضائية«الحرّة»الامريكية

والخدمي الملموس، وتحقيق أمنيته تكمن باستعادة العيش في ظلّ الدولة والقانون، لا تحت حكم قوى السلاح المنفلت.

الثروة السياسية لا تبني دولةً ولا تمنح المواطن الثقة بالحكومة، والشعارات التي يرفعها السياسيون باتت محلاً للسخرية أكثر من كونها تحمل بوادر الأمل بتحقيقها. وهذا ليس ذنب المواطن الذي بات يتذمّر ويسخر من كلّ العناوين السياسية، وإنّما من يتحمّل المسؤولية هي القوى السلطوية التي فشلت في إقناع المواطن بأنّها تمثله وتحمل رغبته في حياة كريمة وتأسيس دولة تتعامل معه كمواطن وليس تابعاً لهذه الطائفة أو يقدّم الولاء لهذا الزعيم؛ حتّى يحصل على وظيفة حكومة أو فرصة عمل أو تأمين لقمة العيش.

السوداني أمام تحديات كبيرة وخطيرة، ولكنّه لن يستطيع النجاح في مواجهتها إلا إذا تجاوز خطاب التذمّر والتشكي، وتجاوز الشعارات الشعبوية والعناوين الطائفية والقومية التي يتوهم زعماء الطبقة السياسية أنّها مصدرٌ لشرعية بقائهم بالحكم. إذ عليه التفكير باستراتيجيات واضحة وصريحة تستهدف تفاصيل حياة المواطن اليوميّة، وتكون



محمد عبد الجبار الشبوط:

العراق بعد سبع سنوات

الكمية المناسبة من الخدمات المختلفة التي تتطلبها هذه الزيادة. وذلك امثالاً لقوله تعالى: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ». ولا يوجد هناك ما يحصر كلمة «الغد» بيوم القيامة، انما هي كلمة تنطبق على المستقبل بمختلف مصاديقه. فالموقف هو ان يفكر الانسان والمجتمع والدولة بالمستقبل ويستعد له بما يلزم.

وبما ان الدولة الان تعرف كم سيصبح عدد السكان بعد ٧ سنوات، فان بإمكان المختصين بالتخطيط المستقبلي من ابنائها حساب حجم الحاجة الجديد في

تقول وزارة التخطيط ان عدد سكان العراق سيبلغ ٥٠ مليون نسمة بعد ٧ سنوات، وفي العالم المتحضر، تأخذ الدولة بالحسبان الزيادة في عدد سكانها وهي تخطط للمستقبل. فالزيادة السكانية ينتج عنها الزيادة في استهلاك الماء والكهرباء والطعام، كما تزداد الحاجة الى عدد اكثر من الاسرة في المستشفيات، والاطباء، وعدد المدارس، وعدد الوحدات السكنية، وعدد رجال الشرطة اللازمين لفرض الامن، وعدد المحاكم والسجون، وغير ذلك.

والدولة الحضارية الحديثة تأخذ للامر عدته قبل وقوعه حتى لا تُفاجأ بالزيادة في عدد السكان دون توفير

اي تخطيط مستقبلي يجب ان يتضمن فقرة الخروج من النظام الربيعي

الجديدة بشكل يجعل المواطن الفعال عنصرا اساسيا في خطط التنمية ومواجهة التحديات المستقبلية. كان العراق في الماضي يتبع اسلوب الخطط الخمسية، لكن التقلبات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام ١٩٥٨ ادت الى اهمال هذه المنهجية في تطوير البلاد. واليوم تدعو الضرورة اكثر من اي وقت مضى الى العودة الى التخطيط المستقبلي، ولتكن السنوات السبع مناسبة الى هذه العودة و منطلقا الى التخطيط المستقبلي على مستوى خمسين سنة اتية.

وطبيعي ان اذكر ان اي تخطيط مستقبلي يجب ان يتضمن فقرة الخروج من النظام الربيعي والاعتماد المطلق على بيع النفط، والانتقال الى الاقتصاد الانتاجي متعدد الموارد. وهذا ايضا يتضمن ضرورة تغيير التوجهات العامة للمواطنين من العمل في دوائر الدولة بوظائف غير انتاجية الى العمل في الارض وتعظيم انتاجية المجتمع عملا بقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ». هذا مع التأكيد على الوجه الثاني للعملية الاقتصادية واعني بذلك عدالة التوزيع، قبل الانتاج وبعد الانتاج، مع تطبيق نظام التكافل الاجتماعي لاعانة المحرومين والفقراء.

*شبكة النبا المعلوماتية

مختلف نواحي الحياة. والافضل لهم ان يجرؤا العملية الحسابية في اطار الخمسين سنة المقبلة ويكون من ضمنها السنوات السبع موضوع الحديث، على ان تتضمن العملية الحسابية تقدير الكلفة المالية للتخطيط المستقبلي وطريقة توفير المال اللازم لها.

والاولى برئيس الوزراء ان يسارع من الان الى تشكيل «اللجنة الوطنية للتخطيط الاستراتيجي» على ان تضم خبراء واكاديميين في مختلف المجالات والاختصاصات على ان تنجز عملها خلال مدة زمنية محددة، سنة مثلا، ثم يصار الى العمل بالخطة لغطي فترة السنوات السبع فضلا عن السنوات الخمسين الاساسية.

ولأن الخطط الاستراتيجية لا تنجح مالم ينخرط في عملية تنفيذها الناس بصورة عامة، فيجب ان يرافقها حشد توعوي اعلامي يبين مدى اهمية انخراط الجمهور في الخطة وتبنيهم وحماسهم لها. فالتنمية لا تحصل بقرار حكومي فوقي فقط، وانما باندماج المجتمع مع الخطط الحكومية.

ويمكن وضع هذه الاستراتيجية بالتكامل مع مقترحي الاخر بصدد اللجنة الدائمة للتربية. ذلك ان الهدف المركزي لكل خطط الحكومة يجب ان يتمثل في الاستثمار في الجيل الجديد او الاجيال الجديدة التي سيكون عليها تحمل العبء الاكبر من الجانب التنفيذي للخطة المستقبلية. ومن هنا تبرز ضرورة تنشئة الاجيال

المرصد السوري و التهديدات التركية



واشنطن تسعى إلى ردع واقف الهجوم التركي

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

حدّر المتحدث باسم البنتاغون الثلاثاء من ان إطلاق تركيا عملية برية في سوريا من شأنه أن «يعرّض للخطر» المكاسب التي تحققت في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في هذا البلد، داعياً أنقرة إلى ضبط النفس.

وشنت تركيا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر سلسلة ضربات جوية استهدفت في شمال شرق سوريا مواقع لمقاتلين كرد تابعين لفصيل تصنّفه أنقرة «منظمة إرهابية».

الأسبوع الماضي جدد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان التأكيد على أنه يعتزم إعطاء الأمر بشن هجوم بري «متى حان الوقت لذلك».

وقال الجنرال بات رايد في مؤتمر صحفي إن «استمرار المعارك، وتحديدًا شن هجوم بري من شأنه أن يعرض لخطر كبير المكاسب التي تحققت بمسقة خلال مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وأن يزعزع الاستقرار في المنطقة».

وأشار المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن احتمال شن هجوم بري «يثير قلقنا (...) نحن ندعو إلى ضبط النفس»، مع إقراره بشرعية المطالب الأمنية لأنقرة.

وأدت قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على شمال شرق سوريا، دورًا أساسيًا في المعارك التي شنها التحالف الدولي لمكافحة الجهاديين ودحر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية.

وأوضح الجنرال رايدر أن الجنود الأمريكيين المنتشرين حاليًا في شمال شرق سوريا قلصوا دورياتهم المشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية. وقال «لقد قلصنا عدد الدوريات لأننا (...) نجريها بالشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية ولأن هذه القوات قلصت دورياتها».

ولا يزال نحو ٩٠٠ جندي أمريكي منتشرين في شمال شرق سوريا وفي قاعدة التنف الواقعة قرب الحدود الأردنية والعراقية.

خطوات ممكنة لإيقاف الغزو التركي

من جهتها قالت نادين ماينز، الرئيسة السابقة للجنة الأمريكية للدفاع عن الحريات الدينية، في حديث لبرنامج «واشنطن أونلاين» الذي تبثه وكالة نورث برس من واشنطن، «رأينا كيف أن أفعال تركيا تعارض أهداف أمريكا في سوريا، لذلك من البديهي أن تكون أمريكا ضد ما يجري». وأشارت إلى أن الولايات المتحدة «تقوم بالتواصل عبر أجنبية خاصة مع تركيا ويعبرون عن معارضتهم لهذه العمليات العسكرية التي تقوم بها».

ولكنها تساءلت عن الخطوات التي يمكن لأمريكا اتخاذها من أجل إيقاف الغزو التركي.

وأجابت في الوقت نفسه: «هناك الكثير من الأفعال التي يمكن القيام بها، سواء عقوبات وقرارات اقتصادية من أجل الضغط على أردوغان كي لا يستمر في هذه الضربات ويوقف أي عملية غزو».

ويدرك الحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، على أن بقاء القوات الأمريكية في سوريا والعراق هو «أمر مهم»، بحسب «ماينز». وأشارت إلى أن قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، كان لديه علاقات قوية مع الرئيس التركي، وهو ما دفعه لسحب قواته من مناطق في شمال شرقي سوريا، ولكن هذا كان ضد مشيئة الكونغرس. وطالب السيناتور مينينديز رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، بوقف دائم ضد تركيا وضد صفقة الـ«إف ١٦» وبيعها لتركيا، لأن الأخيرة «تعاملت بشكل سيء مع حلفائنا» بحسب ماينز.

وأضافت ماينز، «الكونغرس داعم بشكل قوي لهذا التوجه، لكن الأمر متعلق بالإدارة الأمريكية، فعلى الإدارة أن تقف بوجه هذا». لكنها أشارت أيضاً إلى أن واشنطن تريد الحفاظ على علاقة جيدة مع أنقرة، «ولا يريدون لتركيا أن تقف مع روسيا أو مع دول أخرى ضد الولايات المتحدة».

قوات سوريا الديمقراطية تطالب واشنطن بتحذير أقوى لتركيا

الى ذلك قال قائد قوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، يوم الثلاثاء، إنه لا يزال يخشى هجوما برياً تركيا على الرغم من التأكيدات الأمريكية، مطالبا برسالة «أقوى» من واشنطن بعد رصد تعزيزات تركية «غير مسبوقة على الحدود». وفي مقابلة مع «رويترز» عبر الهاتف، قال عبدي إن «هناك تعزيزات على الحدود وداخل سوريا في مناطق تسيطر عليه الفصائل المتحالفة مع تركيا».

وأكد عبدي أنه تلقى تأكيدات «واضحة» من كل من واشنطن وموسكو بأنهما تعارضان «غزوا برياً تركيا»، لكنه أوضح أنه يريد شيئاً ملموساً أكثر لكبح أنقرة، على حدّ وصفه.

ومضى يقول: «ما زلنا قلقين. نحتاج إلى بيانات أقوى وأكثر صلابة لوقف تركيا. لقد أعلنت تركيا عن نيتها وهي تستطلع الآن الأمور. تتوقف بداية وقوع غزو على كيفية تحليلها لمواقف الدول الأخرى».

الرئاسة التركية تعلّق

صرّح المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن، اليوم الثلاثاء، أن العملية العسكرية في شمال سوريا قد تنطلق في أي وقت. وأضاف المتحدث أنه «يمكن تنفيذ العملية العسكرية بعدة طرق، وأنقرة هي من سيحدد موعدها وطريقة تنفيذها». وتابع: «العمليات العسكرية في الشمال السوري من شأنها المحافظة على وحدة الأراضي السورية». وشدد على أن تركيا «لا تأخذ إذناً من أي جهة لمعالجة مخاوفها الأمنية، ولا تخضع للمساءلة من أي كان».

أفاد المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية، آرام حنا، يوم الثلاثاء، بأن «قسد» تجري لقاءات مع الجانب الروسي ضمن ما وصفها بمساعي خفض التصعيد في إطار الحفاظ على الاستقرار ومنع وقوع أي تدخل عسكري تركي في شمالي سوريا.

ونفى حنا أن تكون قوات سوريا الديمقراطية، التي تتألف غالبيتها من عناصر كردية سورية، أن تكون قبلت بشروط وضعتها أنقرة.

ووفق حنا فإن الشروط التركية تتضمن:

- انسحاب (قسد) لمسافة ثلاثين كيلو مترا بعيداً عن الحدود مع تركيا.
- تسليم قياديين من حزب العمال الكردستاني في سوريا.
- نشر نقاط للجيش التركي وكاميرات مراقبة على طول الحدود السورية التركية، أو تسليم كامل المنطقة للجيش السوري.

أبرز المواقف من الهجوم التركي

وتواصل ردود الفعل في العواصم الإقليمية والغربية تجاه الهجمات التركية على شمال وشرق سوريا وتهديداتها بهجوم بري جديد على المنطقة.

وحذرت طهران من مغبة تصعيد تركيا من هجماته في سوريا، فيما طالبت حكومة دمشق مجلس الأمن

بضرورة إلزام النظام التركي بإنهاء وجوده العسكري غير الشرعي على أراضيها. وأكدت إيران، أنّ «العمليات العسكرية التركية» البرية، التي يُحتمل أن تشهها تركيا في سوريا، لن تحل المشكلات، وإنما ستزيد في الوضع تعقيداً. وقال وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، خلال اتصالٍ هاتفي بنظيره مولود جاووش أوغلو، أنّ «اللجوء إلى العمليات العسكرية البرية لن يساعد على حلّ المشكلات، بل سيُلحق الضرر ويزيد في الوضع تعقيداً».

دمشق... نظام أردوغان يسوق الذرائع

ومن جهتها أكدت حكومة دمشق عبر نائب مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة الحكم دندي أنّ «قوات النظام التركي ومرترفته من التنظيمات الإرهابية شنوا قبل أسبوع سلسلة اعتداءات على مناطق في شمال سوريا ذهب ضحيتها عدد من المدنيين والعسكريين وتسببت بأضرار بالغة في المنشآت الخدمية والبنى المدنية في تلك المناطق في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة»، مشيراً إلى أنّ «بلادهم إذ تدين بأشد العبارات هذه الاعتداءات فإنها تؤكد على أنّ الذرائع التي يسوقها النظام التركي لتبريرها باتت مكشوفة ولم تعد تخدع أحداً وخاصة في ظل استمراره بدعم التنظيمات الإرهابية ورعايته إلى اليوم «داعش» و«جبهة النصرة».

كما طالب دندي تجدد مجلس الأمن بضرورة إلزام النظام التركي بإنهاء وجوده العسكري غير الشرعي على أراضيها.

ولفت دندي إلى ممارسات دولة الاحتلال التركي ومرترفته من استخدام المياه كسلاح حرب ضد المدنيين عبر قطع مياه محطة علوك عن مليون مواطن في الحسكة ومحيطها والتلاعب بمستويات مياه نهر الفرات ما يفاقم حالات العطش والجوائح الصحية والمرضية الخطيرة، ولا سيما انتشار وباء الكوليرا.

بكين.. وقف فوري للهجمات

كما أعربت الصين عن قلقها العميق من الأعمال العدائية التي تقوم بها تركيا وإسرائيل في سوريا، مطالبة بالوقف الفوري لهذه الهجمات وتجنب أي عمل من شأنه تصعيد الموقف. ونقلت وكالة نوفوستي عن نائب المندوب الصيني لدى الأمم المتحدة قنغ شوانغ قوله خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي: «يجب أن ندافع بحزم عن سيادة سورية ووحدة أراضيها». وأضاف: «إن الأعمال العدائية التي تقوم بها تركيا وإسرائيل تنتهك بشكل صارخ سيادة ووحدة أراضي سوريا، وقد تؤدي إلى تصعيد الأزمة في سورية وانتشارها» مشيراً إلى أهمية مواصلة الحوار لحل القضايا ذات الصلة.

الأمم المتحدة.. النمط الحالي لتطور الأحداث مقلق للغاية

بدوره أكد المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا، غير بيدرسون، أنّ الديناميكيات المؤدية إلى تصاعد العنف في سوريا «ما زالت موجودة بالفعل ومستمرة، وهو أمر خطير يدعو للقلق». وشدد بيدرسون على أنّ الدعوة لضبط النفس وخفض التصعيد تنطبق على جميع المناطق في سوريا،

وأضاف «يعد النمط الحالي لتطور الأحداث مقلقاً للغاية، وينطوي على مخاطر حقيقية للمزيد من التصعيد». وحذر من أن « هذا السيناريو قد تؤدي فيه عمليات عسكرية واسعة النطاق من قبل أحد الأطراف الفاعلة إلى آثار غير مباشرة على الجبهات الأخرى، مما قد يؤدي إلى زوال حالة الجمود الاستراتيجي التي جلبت قدراً من الهدوء النسبي لما يقرب من ثلاث سنوات. فمثل هذا التصعيد لن يؤدي إلى تفاقم الأضرار الكبيرة التي لحقت بالفعل بالمدنيين السوريين وحسب، لكنه سيعرض الاستقرار الإقليمي للخطر أيضاً. وستقوم الجماعات المصنفة إرهابية، التي تم تحجيمها ولكن لم يتم القضاء عليها بشكل كامل، على الفور باستغلال حالة عدم الاستقرار التي ستننتج عن ذلك».

ودعا بيدرسون جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والانخراط في جهود جادة لإعادة الهدوء، والعمل على وقف إطلاق نار شامل على المستوى الوطني، وشدد على ضرورة حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، وقال: «سوريا بحاجة إلى تراجع العمليات العسكرية وإلى المزيد من التركيز على العملية السياسية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤».

وعبر بيدرسون عن قلقه من استئناف العمليات العسكرية واسعة النطاق في سوريا بعد ثلاث سنوات من الهدوء النسبي، وأبدى خشيته من تبعات ذلك على المدنيين السوريين والأمن الإقليمي. وأضاف أن «الجماعات الإرهابية التي تم إخضاعها ولكن لم تُهزم قد تستفيد من أي حالة عدم استقرار هذه».

ألمانيا تدعو تركيا للامتناع عن غزو شمال سوريا

دعت أنالينا بيربوك وزيرة الخارجية الألمانية تركيا يوم الأربعاء إلى الامتناع عن أي غزو بري لشمال سوريا أو توجيه ضربات عسكرية لشمال العراق. وقالت بيربوك على هامش اجتماع لحلف شمال الأطلسي في بوخارست حضره أيضاً نظيرها التركي «أدعو (تركيا) على وجه السرعة للامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها زيادة تصعيد العنف، مثل غزو بري محتمل لشمال سوريا أو عمل عسكري في شمال العراق».

وقالت بيربوك «يُطبق القانون الدولي بالطبع عندما يتعلق الأمر بالوقاية من أعمال الإرهاب».

مظلوم عبدي: سنضطر إلى توسيع دائرة الحرب

وخلال مؤتمر صحفي مترجم للانكليزية على تطبيق الزووم، حضره العشرات من الصحفيين والاعلاميين من مختلف وسائل الاعلام المرئية والمقروءة: أعلن القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، يوم الثلاثاء ٢٩ نوفمبر، أنه طلب من روسيا التدخل لمنع هجوم تركي بري ضد مناطق سيطرة قواته، مشدداً على ضرورة أن تأخذ الدول المعنية "موقفاً رادعاً" إزاء أنقرة.

وقال عبدي، الذي التقى السبت قائد القوات الروسية في سوريا ألكسندر تشايكو في مطار القامشلي العسكري: "طلبنا منهم ضرورة إيقاف الهجمات التركية.. ما هو واضح حتى الآن أن الأتراك مصرون على شن العملية البرية". وأضاف عبدي: "يجب أن يكون هناك موقف رادع وأكثر قوة من كافة الأطراف المعنية بهذا الملف.. في حال نفذت تركيا تهديداتها سنكون مضطرين إلى توسيع دائرة الحرب لتشمل كامل الحدود السورية.. بالنسبة

لنا، ستكون معركة وجود.“
وتابع عبدي: ”ما يتم نقاشه الآن هو التزام الأطراف بتفاهمات ٢٠١٩.. لا توجد لدينا مشكلة في زيادة أعداد القوات الحكومية.“
ورداً على سؤال حول موافقة قواته على عودة المؤسسات الحكومية إلى المناطق المهتدة، قال عبدي إن ”ذلك مرتبط بالتوصل إلى حل سياسي مع حكومة دمشق“.

«لم تصلنا أي شروط بخصوص وقف الهجمات التركية»

نفى قائد قسد تلقيه الشروط التركية بخصوص وقف الهجمات من قبل اي طرف. في حين صرح المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية سيامند علي، الاثنين (٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢)، لوسائل اعلام امريكية ان «قائد القوات الروسية في سوريا اليكساندر جايكو اجتمع يوم الاحد الماضي مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية»، ونقلت وسائل اعلام عربية عن علي قوله أن «القائد الروسي أوصل الشروط التركية لوقف النزاع الى مظلوم عبدي».

وفي هذا الخصوص قال عبدي: «اعتقد انه تم فهم تصريح المتحدث باسم قسد بشكل خاطئ. إن ما ناقشه مع الأطراف حتى الآن، التزام بالاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل اليها مع تركيا. نحن نتحدث عن هذه القضايا مع الجميع. اخبرنا الجميع بأننا ملتزمون بالاتفاقات القائمة بين تركيا وروسيا او تركيا وامريكا، وندعو تركيا الى الالتزام بها ايضاً. لم تصلنا أي شروط غير ذلك».

جاءت زيارة القائد العسكري الروسي لمظلوم عبدي بعد أيام من تعهد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بإصدار أمر بتنفيذ توغل تركي جديد للمناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية، بعد اتهامه لحزب العمال الكوردستاني ووحدات حماية الشعب بتنفيذ تفجير اسطنبول بتاريخ ١٣ تشرين الثاني الجاري، اتهام قد نفاه الطرفان.

روسيا طالبت بخفض التصعيد وابتعاد تركيا عن اي توغل جديد

وفي إجابته حول سؤال فيما اذا كان القائد الروسي قد طلب منه اجراء اي مفاوضات مع تركيا، قال عبدي ان القائد الروسي «لم يطلب منا اي شيء، نحن طلبنا منه إيقاف تلك الهجمات التركية»، موضحاً ان «الموضوع الذي ناقشناه كان الالتزام باتفاق سوجي لعام ٢٠١٩ بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس التركي. ما نطلبه هو التزام جميع الأطراف بالاتفاق. في وقت سابق اشرنا الى استعدادنا للالتزام بالاتفاق، لكن ينبغي على الاتراك ايضاً بعد انشاء مناطق خفض التصعيد».

نشر الجيش السوري في المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية

مظلوم عبدي تحدث عن انتشار قوات الحكومة السورية «بهذا الوقت في جزء من الحدود بالمناطق الخاضعة

للإدارة الذاتية بموجب اتفاق عام ٢٠١٩»، مبيّناً أنها «قوات كبيرة، لكن قواتنا أكثر عدداً». بشأن ما تردد في الإعلام العربي يوم الاثنين عن اقتراح قدمه القائد الروسي الكسندر تشايكو للقائد العام لقسد، يقضي بانتشار قوات الحكومة السورية في المناطق الخاضعة لقسد، قال مظلوم عبدي: «ليست مشكلة بالنسبة لنا لو كانت قواتهم (الحكومة السورية) أكثر عدداً، وبتصوري أنها قوة ستنتشر بشكل مؤقت، كي يظهروا لجميع الأطراف بأن الجيش السوري يمسك بالحدود». واستطرد أن عودة مؤسسات الحكومة السورية إلى المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية، في حال رغبت بذلك، تستوجب اتفاقاً بين بين قامشلو ودمشق، لأنه «قرار يرتبط بالحل السياسي».

ينبغي ان يتخذا موقفاً أكثر حزمًا للتأثير ومنع وقوع الهجوم

القائد العام لقسد، اشار الى ان تأكيد روسيا والولايات المتحدة رفضهما لأي هجوم بري تركي على الإدارة الذاتية، مستدركا بأنه «ينبغي ان يتخذا موقفاً أكثر حزمًا للتأثير ومنع وقوع الهجوم». وذكر عبدي ان «هم الآن (تركيا) يقومون باختبار جميع الاطراف، خاصة القوات الامريكية والروسية. اذا لاحظوا موقفا ضعيفا من هذين الطرفين فسيشنون الهجوم خلال وقت قصير. من الناحية العسكرية، ستقوم تركيا بشن الهجوم الاسبوع المقبل لو أرادت ذلك، لكن ان اتخذت هاتين الدولتين موقفاً حازماً فاعتقد انه لن تتمكن تركيا من الهجوم».

حسب عبدي «في حال شن الهجوم التركي، سيتم القضاء على جميع المكاسب التي حققتها قسد بالتعاون مع المجتمع الدولي في حربهما ضد الإرهاب»، والذي حذر من «نزوح مليون شخص جراء الهجوم، ووقوع السجون والمعتقلات التي تحوي عناصر داعش تحت التهديد».

وقال إن «الوضع الأمني للمراكز والمخيمات غير جيد (مراقبة المحتجزين)، كما ان الوضع الأمني في مخيم الهول أيضاً غير جيد، حيث رأينا قصف تركيا لمراكز الاحتجاز والنطاق الأمني لمخيم الهول ما أدى الى مقتل ٨ عناصر من قوات الأسايش وإصابة ١٥ آخرين».

وأكد عبدي وجود مخاوف من «حدوث عصيان داخل السجون والمخيمات، ويجب ايقاف الهجمات التركية من اجل حفظ أمن هذه الأماكن»، موضحاً انه «في حال شن تنظيم داعش هجوما مماثلا لهجوم ٢٠ كانون الثاني من العام الجاري على سجن غويران بالحسكة، فلن تتمكن قسد القتال بنفس القوة التي كانت عليها، لأنها منشغلة الآن بالهجمات التركية التي باتت تهدد تعاون قوات سوريا الديمقراطية مع المجتمع الدولي في الحرب ضد داعش»، حسب تعبيره.

وحسب قول مظلوم عبدي «تحوم طائرات الدولة التركية ومسيراتنا حول السجون ومخيم الهول حتى الآن».

القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية أكد استعداد قواته للرد على اي هجوم بري تنفذه تركيا وإفشاله، و«في حال حدوث امر كهذا، سيقع نزاع كبير وموسع يشمل كامل الحدود».



هشام النجار:

الهجوم التركي.. موافقة روسية ضمنية ولا ضغوط امريكية

واشنطن وموسكو بأنهما تعارضان غزوا بریا تركيا، لكنه أوضح أنه يريد شيئاً ملموساً أكثر لكبح أنقرة. وتابع "ما زلنا قلقين. نحتاج إلى بيانات أقوى وأكثر صلابة لوقف تركيا... لقد أعلنت تركيا عن نيتها وهي تستطلع الآن الأمور. تتوقف بداية وقوع غزو على كيفية تحليلها لمواقف الدول الأخرى". وأكد مصدر مطلع أن تركيا تشترط لوقف عملياتها البرية في شمال سوريا، انسحاب قوات قسد ومؤسساتها كافة من مدن عين العرب ومنبج وتل رفعت في ريف حلب، وتسليم المنطقة إلى القوات الروسية، وعودة جيش النظام السوري إليها. وقال المصدر لموقع "تلفزيون سوريا" إن الجنرال

القامشلي (سوريا) - تحتاج العملية البرية التركية شمال سوريا إلى تفاهات مسبقة مع كل من روسيا والولايات المتحدة، يقول مراقبون إن شقها المتعلق بموسكو قد تم فعلاً، فيما لا تزال أنقرة بانتظار القرار الأمريكي الذي يبدو أنه يتجه للسماح بعملية اجتياح تركي لشمال سوريا قد يكون مشروطاً. وقال قائد قوات سوريا الديمقراطية "قسد" المدعومة من الولايات المتحدة مظلوم عبدي الثلاثاء إنه لا يزال يخشى غزوا بریا تركيا، على الرغم من التأكيدات الأمريكية، وطالب برسالة "أقوى" من واشنطن بعد رؤية تعزيزات تركية غير مسبقة على الحدود. وأكد عبدي أنه تلقى تأكيدات "واضحة" من كل من

خلال العملية الجوية شمالي سوريا والعراق. وتشير مصادر تركية إلى أن العملية العسكرية التركية الجديدة في شمال سوريا ستكون عبر مراحل، الأولى منها قد تبدأ خلال أيام وتشمل منطقة تل رفعت، والمراحل التالية لاحقاً تشمل مدينتي عين العرب ومنبج. وقالت المصادر إن قوات النظام السوري قد تنسحب من هذه المنطقة في حال استكمال التفاهات التركية - الروسية حول تل رفعت.

وتعكس لهجة المسؤولين الأتراك الرغبة في انتهاز الفرص السانحة والمتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية، فضلاً عن سبق لملء فراغ قوى انشغلت بما تعتبره أولوية مثل حاجة موسكو إلى حسم الصراع في أوكرانيا.

وكان السيناريو المفترض حدوثه هو أن تجري تهيئة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية (قوات سوريا الديمقراطية و وحدات حماية الشعب) لإجراء ترتيبات مع حكومة

دمشق، تحضيراً لانسحاب امريكي شامل على المدى المنظور خلال خمس أو عشر سنوات.

والواضح أن تغيير النظام السوري بات صعباً، علاوة على أن الكرد أقل عدداً وأضعف من أن يتمكنوا من الدفاع عن الشمال السوري، فالحل الوسط فتح أبواب التواصل والتنسيق بين الكيانات المسلحة الموالية للغرب المكونة من مقاتلين من كرد وعرب وآشوريين ودمشقيين.

وحدث منذ العام ٢٠١٩ وصولاً إلى إعلان أنقرة الأخير عن إطلاق عملياتها العسكرية البرية في الشمال السوري، ما يشي بإمكانية تكرار تجربة أفغانستان في سوريا، حيث حدوث انسحاب الولايات المتحدة المفترض آجلاً أو عاجلاً من دون توفير الأمان لحلفائها الكرد.

الروسي ألكساندر شايكو نقل المطالب التركية لقائد قسد مظلوم عبدي خلال اجتماع في القامشلي، مضيفاً أن "العرض الروسي لقسد هو الأخير ولن تستطع روسيا وقف الهجوم في حال بدء العملية التركية".

ويرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" فراس فحام أن قسد أمام خيارات ضيقة، تتمثل في مواجهة عمليات عسكرية تركية برية أو مغادرة الشريط الحدودي مع تركيا بعمق ٣٠ كيلومتراً، وخسارة التمدد الجغرافي الذي حققته بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩.

واعتبر فحام أن قسد ستواجه موجة جديدة من الضغط التي قد تفقدها المزيد من الجغرافيا، أو إحداث تغييرات حقيقية في بنية "الإدارة الذاتية" وفق التفاهات التركية - الأمريكية، "التي على

الأرجح لن تعترض عليها موسكو كونها ستسهم في تفكيك الإدارة الذاتية".

وأكد الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالتن أن العملية العسكرية التركية البرية

في شمال سوريا قد تبدأ في أي وقت، لافتاً إلى أن ذلك يعتمد على تقييم المراجع المعنية في تركيا.

وقال كالتن في تصريحات صحافية الثلاثاء إن أنقرة تطالب بأن تكون "وحدات حماية الشعب" الكردية، المكون الأساسي لقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، في مناطق تبعد ٣٠ كيلومتراً عن الحدود التركية، وبأن تتوقف عن محاولة التسلل إلى تركيا.

وأشار المسؤول التركي إلى أن قوات بلاده لم تستهدف حتى الآن أي جنود تابعين للولايات المتحدة أو روسيا "وهذا ليس من ضمن أهدافها، وهدفها الوحيد هو وحدات حماية الشعب الكردية الموجودة في شمال سوريا".

ولفت كالتن إلى أن تركيا نسقت إجراءاتها مع موسكو

لهجة المسؤولين الأتراك تعكس الرغبة في انتهاز الفرص السانحة والمتغيرات

على حرصها على بقاء نظام الرئيس السوري قويا وألا يتأثر الأسد بالتراجع العسكري الروسي في سوريا. ويتطلب ذلك ضرورة إجراء تسوية تنهي الحرب وتفرض مصالحة بين أنقرة ودمشق مقابل الانسحاب الروسي، كإشارة على إعطاء الضوء الأخضر لتوغل تركي واسع النطاق.

وبعد ثلاث عمليات عسكرية شنتها تركيا في سوريا منذ ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩، سيطرت تركيا والفصائل المسلحة التي تدعمها على مناطق في شمال غربي سوريا مثل مدن جرابلس والباب وإعزاز وعفرين.

واستعدت الفصائل المسلحة الموالية لتركيا للعملية العسكرية الجديدة بهدف الهيمنة على مناطق منبج وعين العرب (كوباني) وتل رفعت، لربط

المناطق التي دخلت تحت سيطرة تركيا وحلفائها بالمناطق التي تمت السيطرة عليها خلال توغلات عام ٢٠١٦.

وسمحت تركيا

مؤخرا للفصيل المسلح

الرئيسي الموالي لها وهو هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) بإنهاء حالة التشردم الفصائلي والفلتان الأمني، عبر خوض معارك ضد العديد من المجموعات المسلحة، بهدف ضبط المناطق الخاضعة لسيطرتها وتوحيد جبهة التمرد خلف كيان قوي بقيادة وإدارة مشتركة.

وتصدير هيئة تحرير الشام ككيان وحيد يملك تشكيلا عسكريا قويا ويتمتع ببنية أمنية وإدارية صلبة، كفيل باحتواء الغضب الشعبي في المناطق التي تشرف عليها أنقرة شمالي سوريا، وضامن لتقوية موقف أنقرة خلال المحادثات والمفاوضات المرتقبة مع الحكومة السورية.

ولم يكن التفاوض مع حكومة دمشق لينجح في ظل ما كان قائما من فوضى وتناحر فصائلي بين مجموعات

ولا يتعلق الأمر بترك الكرد مكشوفين أمام خصمهم السوري ممثلا في نظام الرئيس بشار الأسد، بل يفساح المجال لتركيا كي تطبّع هي مع حكومة دمشق على حساب مصالح ومكتسبات الكرد.

واستبقت أنقرة الأحداث واحتلت مكان الكرد في المعادلة السياسية، مراهنه على لعبة مصالح متبادلة مع روسيا التي تلعب دور عراب التقارب التركي - السوري.

وتعول أنقرة على تراجع قدرة الوجود العسكري الامريكي تدريجيا على صد الضغوط على الكرد، حيث لن تظل واشنطن إلى الأبد في سوريا وسوف تضطر في نهاية المطاف إلى سحب قواتها.

وسبق وأن استغلت أنقرة بدايات التراجع الامريكي

العسكري في سوريا

عندما سحب الرئيس

الامريكي السابق دونالد

ترامب قوات بلاده من

معظم أراضي قسد في

أكتوبر ٢٠١٩، ما دفع

سوريا إلى شن عملية

عسكرية في الشمال

السوري.

وتعتزم تركيا الآن شن عملية جديدة في سياق واقع

مختلف، حيث لن تتوانى روسيا، التي تقوم بدوريات في

المناطق التي أخلتها الولايات المتحدة بدعوة من قوات

سوريا الديمقراطية، عن عقد صفقة تحصل بموجبها على

تسهيلات تركية في الحرب الأوكرانية مقابل منحها الضوء

الأخضر للتوغل في الشمال السوري.

وترغب تركيا المحصورة في منطقة محدودة بين

بلدتي رأس العين وتل أبيض الحدوديتين في التوسع

عسكريا وسياسيا في الملف السوري، لذلك تستغل

الأوضاع الحالية واضطرار روسيا إلى سحب جزء من

قواتها من سوريا بسبب حربها في أوكرانيا، لنزع منبج

وتل رفعت من سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

وتنشد روسيا بدورها تعاونا تركيا أكثر تطورا، علاوة

قسد أمام خيارى مواجهة عمليات عسكرية برية، أو مغادرة الشريط الحدودى

الأمريكية، من جهة تشكل معادلة جديدة تزيح نفوذ واشنطن من المشهد السوري، فضلا عن العصف بشراكتها مع قوات سوريا الديمقراطية التي كان لها الفضل الأول في هزيمة داعش عام ٢٠١٤.

والعائق العملي الوحيد الذي يحول دون خلط تركيا الأوراق في الشمال السوري هو استئناف الولايات المتحدة الدوريات العسكرية في المناطق التي تخلّوها القوات الروسية.

وتشترك مناطق النفوذ الثلاث في حدود مشتركة، وتقوم القوات الأمريكية والروسية بدوريات في أجزاء مختلفة من الأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

ويؤكد مراقبون أن أي توغل عسكري تركي لن يمر إلا من باب تفاهم خلفي وصفقة مع روسيا تقضي بانسحاب القوات الروسية من منبج وتل رفعت، وهو ما يلزم الولايات المتحدة باستئناف دورها كحامية

لمناطق قوات سوريا الديمقراطية، وتدارك خطأ الانسحاب السابق عام ٢٠١٩ وملء أي فراغ عسكري تتركه روسيا. ويشير هؤلاء إلى أن بواسطة حوالي ٩٠٠ جندي أمريكي متمركزين في المنطقة المعروفة باسم المنطقة الأمنية لشرق سوريا، وعبر تزويد قسد بالقوات الإضافية والأسلحة الثقيلة ومضادات الدبابات وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة، تستطيع الولايات المتحدة استعادة نفوذها وإفساد الصفقة التركية - الروسية المفترضة.

إبراهيم كالن: العملية العسكرية في شمال سوريا قد تبدأ في أي وقت

* كاتب مصري

* صحيفة «العرب» اللندنية

فاشلة وفسادة تدعمها أنقرة، ولذا حرصت تركيا بالتعاون مع هيئة تحرير الشام على جعل ما يعرف بالمعارضة المسلحة كتلة متجانسة، تمتلك الحد المقبول من الخبرات الإدارية والسياسية.

وتتجه العملية العسكرية التي تم الإعلان عنها مؤخرا إلى المزيد من الإمساك بزمام الأمور في الشمال السوري بضم مناطق إستراتيجية جديدة لا يزال يسيطر عليها الكرد، ووضعها تحت سيطرة فصيل مسلح لا تنازعه فصائل أخرى في إدارة الملفات الأمنية والعسكرية والملف المعيشي والاقتصادي.

وتعزز السيطرة على المزيد من المناطق والمعابر السطوة الاقتصادية لدى هيئة تحرير الشام، مع ضمان نقل تجربتها في الإدارة المدنية عبر حكومة

الإنقاذ إلى المناطق الجديدة المزمع الاستيلاء عليها.

وشكلت تحركات الفصيل المسلح الرئيسي الموالي لتركيا في الشمال السوري

مؤخرا وما سيليه من توغل عسكري تركي في عمق الشمال السوري، ملامح المقاربة التركية الجديدة في التعاطي مع الملف السوري.

وتمهد أنقرة لعودة اللاجئين السوريين عبر فرض الاستقرار بالمنطقة، وبسط الهيمنة الشاملة على الشمال السوري لجعله ورقة رابحة خلال التسويات المقبلة.

ويتوافق إنهاء سيطرة الكرد وفرض الإدارة الموحدة لمناطق المعارضة مع خطط أردوغان الرامية إلى الاستمرار في الحكم لفترة رئاسية ثالثة، وهو ما لن يتحقق دون حل لملف اللاجئين السوريين، عبر إعادة مئات الآلاف منهم إلى بلدهم.

ولن تضر العملية التركية بمصالح الكرد وحدهم، حسب مراقبين، بل قبل ذلك بالمصالح الإستراتيجية



حسني محلي:

التوغل التركي شمال سوريا.. متى وليس لماذا؟

الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي، وهي الذريعة التي يطلقها الرئيس إردوغان الآن، كما سبق أن أطلقها بدءاً من آب/أغسطس ٢٠١٦ عندما دخل الجيش التركي جرابلس للمرة الأولى بضوء أخضر روسي، وعندما اجتاحت بعدها منطقة عفرين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بموافقة روسية وأمريكية مشتركة.

وهذه أيضاً هي الذريعة التي أطلقها الرئيس إردوغان ووزراؤه منذ أيار/مايو الماضي ليشغلوا بذلك بال السياسة والإعلاميين في المنطقة والعالم، وهو ما نجحوا فيه الآن بعد تفجير شارع الاستقلال في إسطنبول في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، إذ تقوم

عام ٢٠١٩، في الذكرى التاسعة عشرة لمغادرة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان سوريا، توغل الجيش التركي شرق الفرات بموافقة أمريكا وروسيا، فسيطر على المنطقة الممتدة من تل أبيب إلى رأس العين، أي بعرض ١١٠ كم، وبعمق يتراوح بين ١٠-٣٠ كم.

جاء هذا التوغل بعد سلسلة من التهديدات التي أطلقها الرئيس إردوغان ضد الميليشيات الكردية الموجودة شرق الفرات، التي كان يقول إنها «تشكل خطراً على الأمن القومي للبلاد»، بذريعة أن هذه الميليشيات، أي وحدات حماية الشعب الكردية، هي

الروسية، ديميتري بيسكوف، الذي تحدث عن «خلافات بين روسيا وتركيا بشأن الوضع في سوريا، إلا أنّ الحكمة السياسية ومستوى العلاقات يساعدان الطرفين على حلّ هذه الخلافات، لا عن طريق المواجهة، ولكن من خلال مفاوضات مكثفة وطويلة ما زالت مستمرة».

الخلافات التي تحدّث عنها بيسكوف بدأت بإسقاط الطائرة الروسية قرب الحدود التركية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ولقاء إردوغان والرئيس بوتين في بطرسبورغ في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦. وقد وصلت العلاقة إلى ما وصلت إليه في الوضع الحالي، إذ أصبح إردوغان بأوراقه المختلفة أهم لاعب، إن لم نقل إنه اللاعب

الوحيد، الذي يقرر مصير الأزمة السورية برمتها بانعكاساتها الإقليمية، بل الدولية أيضاً، فالجيش التركي، ومعه الأجهزة التركية المختلفة، يسيطرون على نحو ١٠٪ من الأرض السورية، بالتعاون مع

عشرات الآلاف من مسلحي ما يُسمى «الجيش الوطني السوري» الذي تأسس في أنقرة.

يضاف إلى ذلك التنسيق والتعاون بين أنقرة وجبهة «النصرة» التي تسيطر على إدلب وعفرين، وأخيراً الوجود التركي الاستخباراتي المكثف في الشمال السوري عموماً، مع استمرار التمسك بورقة اللاجئين السوريين ومساعي إردوغان لإنشاء «مناطق آمنة» لهم في المناطق التي تسيطر عليها القوات التركية شمال سوريا، وهو مشروع إردوغان العقائدي والقومي والتاريخي، تارةً ضد الكرد، تارةً أخرى ضد إيران.

يأتي كلّ ذلك مع استمرار الخلافات التي تحدّث عنها بيسكوف، والتي أثبت الرئيس إردوغان أنّه غير

المدفعية التركية بقصف مواقع وحدات حماية الشعب الكردية في المناطق المتاخمة للحدود مع تركيا في تل رفعت ومنبج وعين العرب مع تهديدات متتالية بالتوغّل البري في أيّ لحظة، ومن دون أن يسأل أحد عن السبب.

والأغرب في الموضوع أن هذا التوتر على الحدود مع سوريا بدأ عشية اللقاء «المفاجئ» بين إردوغان والسياسي بوساطة الأمير تميم، ممّول كل المشاريع الإخوانية، السياسية منها والمسلحة، منذ بداية ما يسمى «الربيع العربي»، وخصوصاً في مصر وليبيا وسوريا، والذي ما زال على هذه الحال حتى اليوم.

وقد رأى البعض

هذا التوقيت بمنزلة «رضا مصري» على سياسات الرئيس إردوغان التقليدية في سوريا، على الرغم من تصريحاته منذ أشهر عن «رغبته في المصالحة مع الرئيس الأسد

واستعداده لها»، تارةً «في أقرب فرصة»، وتارةً أخرى «بعد انتخابات حزيران/يونيو المقبل»، وهو ما كرره إبراهيم كالين المتحدث باسم الرئيس التركي أمس الثلاثاء، إذ قال: «من أجل إعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وسوريا، يجب تحضير الأسس الصحيحة اللازمة، فهناك قضايا مهمة يجب التوافق على حلّها، كلاجئين ومحاربة الإرهاب ووضع الدستور السوري الجديد»، التي يعرف الجميع أن الاتفاق عليها ليس سهلاً أبداً.

وجاءت المعلومات المتناقضة عن اعتراض واشنطن وموسكو، معاً أو كلّ على حدة، على العمل البري التركي في الشمال السوري لتزيد تعقيد المعادلات الإقليمية، وخصوصاً بعد تصريحات المتحدث باسم الرئاسة

يرشح الكثيرون تركيا لسلسلة من التطورات المثيرة

الإعلان عنه أواخر ٢٠١١، ونجاح إردوغان في إطلاق حوار مباشر مع قيادات هذا الحزب (صالح مسلم) حتى أواسط ٢٠١٥ بهدف إقناعه بالتمرد على دمشق، وهو الحوار الذي لم ينقطع إلا في حالات نادرة، لما لذلك من علاقة بحسابات إردوغان الداخلية، وأهمها منع الكرد من التصويت لمصلحة مرشح المعارضة في الانتخابات القادمة.

ويرشّح الكثيرون تركيا، قبلها وبعدها، لسلسلة من التطورات المثيرة، مع إردوغان أو من دونه، ومنها الاستفادة من الوجود العسكري التركي في شرق الفرات، واعتباره مبرراً لأيّ كيان مستقل في غرب الفرات تحت الحماية التركية المباشرة أو غير المباشرة، وهو الحساب الذي سيحدد مسار المرحلة القادمة بالنسبة إلى الرئيس التركي واحتمالات المصالحة مع الرئيس الأسد.

يعرف إردوغان أنّ أوراقه باتت ضعيفة أكثر من أي وقت مضى لأسباب كثيرة، أهمها استمرار الموقف التقليدي للعواصم العربية المعروفة بعدائها لسوريا بسبب إيران وحزب الله، وفي مقدمتها الرياض والدوحة وأبو ظبي والقاهرة وعمّان؛ أعداء الأمم وحلفاء إردوغان الآن في مسرحية المضحك المبكي التي لعب فيها خلال السنوات الأخيرة دور البطولة، بفضل الرضا والتأييد والدعم الذي تلقاه من الأطراف الأخرى التي اشتهرت بجهلها، وأحياناً بغبائها، وفي أغلب الأحيان بغرامها للكيان الصهيوني!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

*الميادين.نت

مبالٍ بها، وهو مستمرّ في فرض رؤيته الخاصة بسوريا، كما فعل بعد اتفاق سوتشي الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فتحوّلت تركيا إلى طرف أساسي ومهم في مجمل المعادلات الإقليمية. كلّ ذلك بفضل الواقع الذي فرضته على الجميع إقليمياً ودولياً.

ويعرف الجميع جيداً أن موسكو، بسبب علاقاتها المتشابكة والمعقدة مع أنقرة، ليس بسبب الحرب الأوكرانية فحسب، بل قبلها أيضاً، كانت تتهرب دائماً من أيّ توتر مع تركيا التي كانت، وما زالت، الطرف الرابع من مجمل الأزمات مع روسيا وسوريا وإيران معاً. وقد حظي ذلك برضا واشنطن، ما لم نقل تشجيعها، وهي التي استمرّت في

سياساتها المعروفة في سوريا، ليس من خلال الوجود العسكري شرق الفرات فحسب، بل أيضاً من خلال تقديم كلّ أنواع الدعم المالي والسياسي والإعلامي لوحدة حماية الشعب

الكردية التي يسعى الأمريكيون لمصالحة إردوغان معها، باعتبار أنها الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني، الذي يعتقد أنه يستطيع أن يستفيد من التناقضات الإقليمية والدولية ليساوم بها أنقرة التي ترى في مسعود البرزاني وحلفائه شرق الفرات سلاحها المهمّ الذي ستستخدمه عند اللزوم.

ربما لهذا السبب عادت وحدات حماية الشعب إلى أسلوبها التقليدي للاستنجد بالجيش السوري في مواجهة الجيش التركي، وهو ما تردّدت فيه خلال التوغّل التركي في عفرين، ولاحقاً شرق الفرات، في الوقت الذي لا يتذكّر أحد تناقضات أنقرة في علاقاتها مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري منذ



ضرورة الوقف الفوري للتصعيد في شمال سوريا

تصريحات الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة السفيرة ليندا توماس
جرينفيلد في إيجاز لمجلس الأمن الدولي بشأن سوريا.. 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

نشير في البداية إلى الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسون لإعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية.

كان ينبغي أن يتم ذلك منذ وقت طويل بغرض التوصل إلى حل سياسي لهذا الصراع بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤.

نأمل أن يشاركنا زملاؤنا الروس هذا الهدف، إلا أن أفعالهم تشير إلى خلاف ذلك إذ تواصل روسيا عرقلة التقدم من خلال الاحتجاج على تفاصيل

شكرا سيدتي الرئيسة، وأتوجه بالشكر أيضا إلى المبعوث الخاص بيدرسون ومساعد الأمين العام غريفيث على إيجازيهما.

أود أن أركز تصريحاتي اليوم على أربع تحديات ملحة في سوريا، ألا وهي تعثر الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي والحاجة إلى وقف إطلاق نار على مستوى البلاد والأزمة الإنسانية الحادة والحاجة الملحة إلى تجديد تفويض الآلية العابرة للحدود.

تفاقت هذه الأزمة الإنسانية بسبب تصاعد أعمال العنف

وكما سمعنا للتو، أبلغ المبعوث الخاص أن أعمال العنف تنتشر في هذين المخيمين ويكبر آلاف الأطفال الضعفاء هناك بدون أي تعليم أو خدمات أساسية أخرى.

ونعلم أيضاً أن تنظيم داعش يستهدف المخيمين ومرافق الاحتجاز هذه، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تسهيل العودة الطوعية والأمنة والكريمة وعودة المحتجزين إلى أوطانهم الأم، وهو أمر ندعو كافة الدول إلى دعمه.

ثالثاً، يتحمل هذا المجلس مسؤولية كبيرة لمعالجة الأزمة الإنسانية في سوريا، وهي أخطر من أي وقت مضى بعد مرور 11 عاماً على هذا الصراع.

لقد تفاقت هذه الأزمة الإنسانية بسبب تصاعد أعمال العنف في مختلف أنحاء البلاد وتفشي الكوليرا المتزايد وبداية فصل الشتاء.

نحن نعلم أن المساعدات عبر الحدود وعبر الخطوط وجهود الإنعاش المبكر ضرورية لتلبية الاحتياجات الميدانية ونرحب بالتقارير الواردة من مسؤولي الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة والتي تفيد بأن المساعدات الإنسانية عبر الحدود تصل إلى أكثر الفئات ضعفاً وقد ازدادت عمليات التسليم عبر الخطوط من حيث التواتر والنطاق. ورحبنا أيضاً

عشوائية، فتوفر هذه الاحتجاجات غطاء لنظام الأسد الذي يبدو سعيداً جداً بالحفاظ على الوضع الراهن. يستحق الشعب السوري أفضل ما يكون بعد أن عانى الكثير من الآلام والعنف. يستحق الشعب السوري السلام. وندعو نظام الأسد إلى الالتزام بالمشاركة في اجتماعات اللجنة الدستورية بحسن نية.

ونشدد على دعوتنا إلى وقف أعمال العنف في شمال غرب سوريا، إذ قد تتصاعد الأحداث بين الفصائل المتناحرة – والتي كانت متفرقة حتى الآن – وتتحول إلى قتال واسع النطاق. ينبغي أن توافق كافة الأطراف على وقف إطلاق نار شامل على مستوى البلاد يحمي المدنيين من العنف وتنفيذه.

وتحث الولايات المتحدة على الوقف الفوري للتصعيد في شمال سوريا، فنحن نشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال العسكرية الأخيرة التي تزعزع استقرار المنطقة وتهدد هدفنا المشترك المتمثل بمحاربة داعش وتعرض المدنيين والأفراد الأمريكيين للخطر. وبينما نعمل من أجل تحقيق سلام مستدام، ينبغي أن نعالج الوضع في مخيمي الهول وروج اللذين يأويان الآلاف من مواطني الدول الثالثة، وكذلك وضع مراكز الاحتجاز في شمال شرق سوريا.

الأعمال العسكرية الأخيرة تزعزع استقرار المنطقة

القدر من الأهمية كما هي اليوم. سننقذ الأرواح إذا اجتمعنا واتخذنا القرار الصائب. الأمر واضح وبسيط. يجب أن نضمن استمرار تقديم المساعدات الإنسانية بشكل شفاف وفعال وغير سياسي إلى ملايين السوريين الذين هم بأمس الحاجة إليها. هذا ليس قرار سياسي، بل هو مبني على الحاجات الميدانية. لقد سمعنا مرارا وتكرارا تصريحات خبراء داخل سوريا وخارجها عن أن هذه العملية عبر الحدود هي الفارق بين الحياة والموت.

يمثل استمرار هذه العملية واجبا أخلاقيا على غرار ما قاله الأمين العام أمام هذا المجلس الصيف الماضي. لا يمكن أن تلغي محاولات التركيز على مسائل لا تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية وضوح الخيار الموضوع أماننا. وينبغي أن يتحرك هذا المجلس في الأسابيع الستة المقبلة لمواصلة الآلية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٦٤٢.

حضرات الزملاء، لن يتم حل التحديات الأربعة التي طرحتها اليوم بين ليلة وضحاها، ولكننا نتحمل مسؤولية القيام بكل ما في وسعنا لدفع التقدم وبناء مستقبل أكثر عدلا وسلما وأمانا للشعب السوري بصفتنا أعضاء في هذا المجلس.

شكرا سيدتي الرئيسة.

بتقارير التنفيذ الوطني لمشاريع التعافي المبكر المصممة لزيادة كفاءة وصول السوريين المحتاجين إلى الخدمات الأساسية.

لقد نفذت الولايات المتحدة التزامنا بتمويل أنشطة الإنعاش المبكر، بما في ذلك من خلال المساهمات في صندوق الأمم المتحدة المشترك.

لقد عملت الأمم المتحدة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من هذا العام على برمجة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في ٣٧٤ مشروع إنعاش مبكر، وقد غطت هذه المشاريع المحافظات السورية الـ١٤ كلها، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن ذلك يمثل تقدما حقيقيا في مجال التعافي المبكر، وقد استفاد منه أكثر من ٢,٤ مليون سوري بشكل مباشر.

إن الادعاءات التي لا أساس لها لنسب الأزمة الإنسانية إلى العقوبات والتمويل الغربي الباهت كما يزعمون وأوجه القصور المزعومة في برامج التعافي المبكر هي معلومات خاطئة متعمدة وخبيثة. ليست إلا مجرد إلهاء خطير مصمم لتحويل التركيز عن القضية الحقيقية المطروحة، ألا وهي تجديد آلية عبور الحدود في سوريا.

وأخيرا، مع انتشار تفشي الكوليرا وبدء فصل الشتاء القارس، لم تكن الآلية عبر الحدود يوما بهذا



المبعوث الاممي: التصعيد سيعرض الاستقرار الإقليمي للخطر

✳ مجلس الامن

أكد المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا، غير بيدرسون، أن الديناميكيات المؤدية إلى تصاعد العنف في سوريا «ما زالت موجودة بالفعل ومستمرة، وهو أمر خطير يدعو للقلق». جاء ذلك خلال إحاطته لمجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء، قال فيها إن الضربات الجوية التركية في سياق علمية «المخلب السيف» أصابت مناطق عدة في سوريا والعراق، فيما أفادت تقارير بوقوع هجمات لقوات سوريا الديمقراطية على القوات التركية ومناطق تسيطر عليها المعارضة المسلحة وكذلك داخل الأراضي التركية.

وقال المبعوث الخاص: «لقد دعا الأمين العام جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد، سواء في الجو أو على الأرض. دعونيؤكد أنه على تركيا والمعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية وقف التصعيد الآن.»

وشدد السيد بيدرسون على أن الدعوة لضبط النفس وخفض التصعيد تنطبق على جميع المناطق

في سوريا، حيث شهدت إدلب ضربات جوية وبرية لقوات موالية للحكومة، استهدف بعضها مخيمات النازحين، ووردت أنباء عن وقوع هجمات شنتها هيئة تحرير الشام الإرهابية على القوات الحكومية والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مما أدى إلى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين. كما أصابت الضربات الجوية المنسوبة لإسرائيل دمشق وحمص وحماة واللاذقية، فضلا عن تصعيدات عسكرية عدة في مناطق سورية أخرى.

سيناريو مقلق

وأضاف المبعوث الخاص: «يعد النمط الحالي لتطور الأحداث مقلقاً للغاية، وينطوي على مخاطر حقيقية للمزيد من التصعيد. دعوني أحذر مجلس الأمن من سيناريو قد تؤدي فيه عمليات عسكرية واسعة النطاق من قبل أحد الأطراف الفاعلة إلى آثار غير مباشرة على الجبهات الأخرى، مما قد يؤدي إلى زوال حالة الجمود الاستراتيجي التي جلبت قدراً من الهدوء النسبي لما يقرب من ثلاث سنوات. فمثل هذا التصعيد لن يؤدي إلى تفاقم الأضرار الكبيرة التي لحقت بالفعل بالمدنيين السوريين وحسب، لكنه سيعرض الاستقرار الإقليمي للخطر أيضاً. وستقوم الجماعات المصنفة إرهابية، التي تم تحجيمها ولكن لم يتم القضاء عليها بشكل كامل، على الفور باستغلال حالة عدم الاستقرار التي ستنتج عن ذلك.»

دعا السيد بيدرسون جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والانخراط في جهود جادة لإعادة الهدوء، والعمل على وقف إطلاق نار شامل على المستوى الوطني، وشدد على ضرورة حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، وقال: «سوريا بحاجة إلى تراجع العمليات العسكرية وإلى المزيد من التركيز على العملية السياسية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.»

العودة إلى اللجنة الدستورية

عبر المبعوث الخاص عن قلقه إزاء عدم انعقاد اجتماعات اللجنة الدستورية منذ ستة أشهر، وأكد أن إطالة فترة الجمود في هذا الشأن سيصعب استئناف أعمالها. وقال إنه إذا ما توافرت الإرادة لإعطاء الأولوية لأهمية استئناف السوريين لعملهم، فإن هناك طريقاً واضحاً للمضي قدماً وتمكين استئناف المسار في جنيف.

وأضاف أنه يجب إحراز تقدم على المضمون عندما تجتمع اللجنة مجدداً، وأكد على ضرورة أن ينظر الشعب السوري «إلى اللجنة الدستورية على أنها عملية ذات مصداقية.»

الطريق قدماً

عبر السيد بيدرسون عن قلقه من استئناف العمليات العسكرية واسعة النطاق في سوريا بعد ثلاث سنوات من الهدوء النسبي، وأبدى خشيته من تبعات ذلك على المدنيين السوريين والأمن الإقليمي. وقال إن هناك سبيلاً واضحاً للمضي قدماً، من خلال تراجع التصعيد واستعادة الهدوء النسبي على الأرض، واتفق المجلس على تجديد الآلية وصول المساعدات الإنسانية، واستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف، وإعطاء الأولوية للعمل على قضية المعتقلين والمختفين والمفقودين، وتعميق العمل نحو تحديد وتنفيذ تدابير بناء الثقة الأولية.

وأضاف المبعوث الخاص: «من الممكن تحقيق تقدم تدريجي من خلال هذه المقاربة. وهو ما من شأنه أن يساعد في خلق ديناميكية جديدة ويضعنا على الطريق نحو هدف أكثر طموحاً - حل سياسي شامل وفقاً للقرار ٢٢٥٤، يلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين ويساهم في استعادة سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. أما البديل فهو معاناة أكبر والمزيد من العنف وعدم الاستقرار. أناشد جميع الأطراف رفض هذا البديل وإيجاد سبل للتعاون والاتحاد خلف مقاربة بناءة للمضي قدماً.»

محو بصيص الأمل

قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيثس، إن بصيص الأمل الطفيف الذي شهده عام ٢٠١٧، عندما بدأ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات في الانخفاض، سرعان ما تم محوه منذ عام ٢٠٢٠. وتوقع أن يشهد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية طفرة من ١٤/٦ مليون شخص هذا العام إلى أكثر من ١٥ مليوناً في عام ٢٠٢٣، مما يمثل حوالي ٨٠ في المائة من سكان البلاد.

وأضاف: «كما قلت في هذه القاعة مرات عديدة، ما زلنا نخذلهم في هذا الصدد. كل شهر، كل عام، أكثر قليلاً، حيث تستمر الفجوة بين الاحتياجات والتمويل في الازدياد.»

وسلط السيد غريفيثس الضوء على التصعيد الأخير في أعمال العنف، ودعا جميع الأطراف إلى توخي الحرص المستمر لتجنيد المدنيين والأعيان المدنية خلال عملياتها العسكرية.

قال منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إن هطول الأمطار غير الكافي والظروف الشديدة الشبيهة بالجفاف، إلى جانب انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات وتضرر البنية التحتية المائية، لا تزال تحرم ملايين الناس من مياه الشرب الآمنة.

وقال: «إن الانتشار السريع الحالي للكوليرا، وهو مرض تنقله المياه، لا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئاً، ولا حقيقة أن الكوليرا قد تسربت أيضاً إلى لبنان منذ ذلك الحين. فكما نعلم جيداً، الأمراض لا تعرف حدوداً.»

المرصد الايراني

مبعوث أميركي: إيران على بعد أسابيع من حيازة مادة أساسية لصنع أسلحة نووية



ويزودها بمعدات عسكرية ومدربين لغزو دولة أخرى، مرددا اتهامات سابقة لإيران بدعم روسيا في حربها على أوكرانيا.

وقال روبرت مالي إن الولايات المتحدة اتخذت بالفعل خطوات لتجعل من الصعب على إيران نقل الميسيرات والمعدات العسكرية إلى روسيا.

وفيما يتعلق بالاحتجاجات وكانت طهران أقرت بأنها أمدت موسكو بطائرات مسيرة ولكن قبل بدء الحرب على أوكرانيا في ٢٤ المستمرة في إيران منذ سبتمبر/أيلول الماضي، قال المسؤول الأميركي إن من المهم جدا أن يعرف العالم ماذا يحصل داخل هذا البلد، مضيفا أن النظام الإيراني يحاول حرف الأنظار عما يحدث، وفق تعبيره.

وتابع مالي أن «الإيرانيات هن من يكتبن التاريخ الآن ولسنا نحن من يحدد تطلعات الشعب الإيراني». وكانت واشنطن أعلنت سابقا دعمها الاحتجاجات في إيران، ونددت طهران بمواقف الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى واتهمتها بالتدخل في شؤونها الداخلية.

قال المبعوث الأميركي الخاص لإيران روبرت مالي يوم الأربعاء إن طهران على بعد أسابيع قليلة من الحصول على مادة انشطارية مخصصة لصنع أسلحة نووية. وأضاف مالي في تصريحات صحفية أن الرئيس الأميركي جو بايدن قال إنه قد يوافق على الخيار العسكري ضد إيران في حال فشل الدبلوماسية والضغط والعقوبات.

وتابع أن خيار واشنطن الأول لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي يبقى الدبلوماسية، لكنه قال إن هناك أدوات أخرى.

وفيما يخص مفاوضات إحياء الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، قال الدبلوماسي الأميركي إن الأطراف المعنية كانت قريبة من التوصل لاتفاق، قبل أن تأتي إيران بمطلب إنهاء تحقيقات وكالة الطاقة الذرية بشأن أنشطة نووية مفترضة غير مصرح بها. كما قال مالي إن بلاده واصلت الضغط على إيران وفرضت عليها عقوبات لدعمها ما وصفه بالإرهاب وانتهاكها حقوق الإنسان وبرنامج الصواريخ، وفق تعبيره. وفي موضوع آخر، قال المبعوث الأميركي الخاص لإيران إن النظام الإيراني يقف في صف روسيا الآن



هشام ملحم:

معنى التهديدات والاستفزازات الإيرانية

النظام، وحازت على احترام واعجاب العالم. أما الجبهات الخارجية فهي تشمل كردستان العراق التي يقصفها النظام الإيراني بصواريخه باسم القضاء على المعارضة الإيرانية التي تنشط هناك، والتي يدعي أنها تنسق مع امريكا وإسرائيل دون أن يقدم أي دليل على ذلك. وأخيرا توسعت الجبهة الخارجية ووصلت إلى

يجد النظام الإسلامي الإيراني نفسه في الأسابيع الأخيرة في حالة حرب وعلى أكثر من جبهة في الداخل والخارج. الجبهة الداخلية تغطي شوارع أكثر من ١٥٠ مدينة إيرانية حيث تقمع قواته بوحشية التظاهرات الشعبية العارمة ضد النظام حيث ينادي المتظاهرون «الموت للدكتاتور»، ويطالبون بحرياتهم الأساسية بشجاعة أذهلت

مختلف طبقات المجتمع، وبعد أن انتشرت بسرعة إلى جميع أنحاء إيران، وفي غياب أي مؤشرات بأنها مقبلة على نهايتها.

التهديدات التي أطلقها قائد الحرس الثوري حسين سلامي، خلال زيارته الأخيرة إلى مقاطعتي سيستان وبالوشستان في أعقاب قتل أكثر من مئة متظاهر فيها، ضد الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية وفرنسا والمانيا وبريطانيا واتهامها بالتآمر مع المتظاهرين الإيرانيين ضد النظام تخدم سردية النظام القائلة بأن الانتفاضة هي من صنع خارجي. كما أن تهديد إيران باجتياح الأراضي العراقية يمكن أن تؤدي إلى جعل الانتفاضة الشعبية في صلب أزمة إقليمية في حال قامت إيران بالفعل باجتياح كردستان العراق.

كما يأتي هذا التصعيد الإيراني في أعقاب ما يمكن وصفه بالموت غير المعلن لمسودة إحياء الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد، والتي تم التوصل

اليها في الصيف الماضي وكانت بانتظار الموافقة النهائية للمرشد علي خامنئي، والتي لم تصل حتى الان. في الأسابيع الأخيرة، ومع ازدياد حدة الانتفاضة الشعبية، وبعد الكشف عن الدور العسكري الإيراني في أوكرانيا، بدأ المسؤولون الأمريكيون يستخدمون عبارات مثل: الاتفاق النووي لم يعد من بين أولوياتنا، أو وصلنا الى طريق مسدود ونحن لا نركز على الاتفاق الان.

يقول النشطاء الإيرانيون ومعهم عدد متزايد من المحللين في الخارج إن التظاهرات الاحتجاجية التي يواجهها النظام الإسلامي في إيران هذه المرة تختلف عن سابقتها في ٢٠٠٩ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لأكثر من سبب. وأبرزها أن الانتفاضة الحالية هي اجتماعية وقادتها منذ البداية شبابت وشباب إيران بعد اندلاع شرارتها الأولى بعد مقتل

قلب أوروبا، عندما أصبح النظام الإيراني طرفا مباشرا في دعم الغزو الروسي لأوكرانيا عبر تزويد القوات الروسية بالمسيرات والصواريخ الإيرانية الصنع والتي تستخدمها روسيا لقصف وترهيب الأهداف المدنية، ولتدمير البنى التحتية، وتحديد محطات الطاقة الكهربائية لجلب شتاء قارس للشعب الأوكراني.

هذا التصعيد الإيراني في أوكرانيا يهدد بوضع إيران للمرة الأولى في مواجهة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وخاصة في ضوء التقارير التي تحدثت عن وجود للخبراء العسكريين والتقنيين الإيرانية في شبه جزيرة القرم التي احتلتها روسيا خلال غزوها الأول لأوكرانيا في ٢٠١٤ لتدريب العسكريين الروس على استخدام المسيرات والصواريخ الإيرانية.

ومن الواضح أن هناك علاقة مباشرة بين القمع الوحشي المتنامي للانتفاضة الشعبية الإيرانية، التي يقول العديد من الناشطين الإيرانيين، ومعهم عدد متزايد من المراقبين

في الخارج، إنها تختلف نوعيا وموضوعيا عن سابقتها، والتصعيد الاستفزازي للنظام ضد أعدائه الحقيقيين والوهميين في الخارج. وهذا ما بدأ سافرا في الزيارة الأخيرة لقائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري اسماعيل قآني إلى بغداد حيث حذر القادة العراقيين من أن إخفاقهم في نزع أسلحة العناصر الإيرانية المعارضة التي لجأت إلى كردستان العراق وتسليم اللاجئين الإيرانيين المطلوبين من النظام القضائي، فإن القوات الإيرانية سوف تخترق الحدود وتحتاج كردستان لتحقيق هذه المهمة.

ويأتي هذا السلوك الإيراني الاستفزازي الذي يعكس - من جملة ما يعكسه - حالة القلق العميق التي يشعر بها أقطاب النظام وهم يراقبون الانتفاضة الشعبية مستمرة وبزخم كبير في شهرها الثالث، حيث تشارك فيها

التصعيد الإيراني في أوكرانيا يهدد بوضعها في مواجهة الناتو

المتظاهرين على الالتفاف على محاولات النظام حرمان المعارضة من استخدام شبكة الانترنت أو وسائل الاتصال الاجتماعي من خلال توفير أجهزة Starlink للمتظاهرين لمساعدتهم على التنسيق فيما بينهم. ويضغط مؤيدو الانتفاضة الإيرانية لإقناع الرئيس بايدن بتخصيص خطاب رئيسي لدعم المطالب الديمقراطية للانتفاضة الإيرانية.

القرار الأخير للنظام الإيراني بتخصيص اليورانيوم بنسبة ٦٠ بالمئة في منشأة فوردو بشكل مخالف لاتفاق ٢٠٠٥ الأمر الذي سيقرب إيران كثيرا من تخصيب اليورانيوم بنقاوة ٩٠ بالمئة اللازمة لتصنيع القنبلة النووية، سوف يضع الولايات المتحدة - وإسرائيل - على طريق مواجهة عسكرية مع طهران. هذا القرار الأخير للنظام الإيراني، إضافة إلى استفزازاته الأخرى

تعني أن المتصلبين في إيران يريدون أن يقولوا للمتظاهرين الإيرانيين وللعالم الخارجي الذي يتعاطف معهم، أن النظام مستعد لأن يذهب إلى أقصى الحدود في استفزازاته الداخلية

والخارجية وانه مستعد للمجازفة بالكثير لضمان استمراره في السلطة.

ولكن هذه التهديدات الإيرانية، ورفع مستوى التحالف العسكري والسياسي مع روسيا - وهي دولة منبوذة ومحاصرة اقتصاديا مثل إيران - لا توحي أن حكام إيران يتصرفون بثقة، بل تعكس ادراك قادة النظام انهم محاصرون ربما أكثر من أي وقت آخر منذ بداية الثورة الاسلامية في ١٩٧٩، وأن أسس صرح الطغيان الذي حماهم خلال العقود الماضي بدأت تهتز وتتصدع وتقترب من الانهيار.

✳️الحرّة/شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن)

الشابة الكردية مهسا أميني بعد اعتقالها من قبل ما يسمى «بالشرطة الاخلاقية» لأنها لم تكن ترتدي حجابها بشكل لائق، وسرعان ما انضمت اليها مختلف طبقات المجتمع، بما في ذلك العمال. السبب الآخر، هو شجاعة المتظاهرين وإصرارهم على مقاومة قمع عناصر الحرس الثوري بمختلف الوسائل السلمية.

وربما كان الموقف الدولي المتعاطف مع الانتفاضة الشعبية هذه المرة هو العامل الجديد والإيجابي الذي لم يتوفر في السابق، أو لم يصل إلى مستوى متقدم لأسباب سياسية، مثل رغبة الرئيس الأسبق باراك أوباما بالتوصل الى اتفاق نووي مع إيران، أو لأن اقتصاديات الغرب لم تكن تريد المجازفة بخسارة مصادر الطاقة الإيرانية من

نفط وغاز أو الرغبة في الاستثمار في إيران. اللافت في هذا السياق هو أن الرئيس اوباما اعترف قبل أسابيع أن موقفه المتردد في دعم التظاهرات الإيرانية في ٢٠٠٩ - لكي لا يعطي النظام حجة اتهم

المتظاهرين بأنهم يتعاونون مع واشنطن - كان موقفا خاطئا، وهذا ما كرره أيضا مستشار الأمن القومي جايك سوليفان، الذي كان مسؤولا في إدارة الرئيس اوباما آنذاك. هذه المرة رأينا قادة دول غربية كانت تتفادى في السابق اغضاب إيران، يلتقون علنا بمعارضيين أو ناشطين إيرانيين ويقدمون لهم الدعم السياسي والمعنوي القوي، كما فعل الرئيس إيمانويل ماكرون مؤخرا، أو ادانة قمع التظاهرات السلمية بقوة ودعم أهدافها السياسية كما فعل المستشار الالمانى أولاف شولتز ورئيس وزراء كندا جاستن ترودو.

الرئيس جوزف بايدن أدان قمع الانتفاضة وأعرب عن اعجابه واحترامه لشجاعة المتظاهرين وخاصة الشابات الإيرانيات، كما أن واشنطن تسعى إلى مساعدة



إيليا ج. مغناير :

إيران - أمريكا... «حوار الطرشان»

قرار (ولي الفقيه السيد علي) خامنئي، وأنه لا يوجد أي خطر على النظام الإيراني (من الاحتجاجات) في الوقت الراهن».

إذاً تعلم إسرائيل وأمريكا أن إيران غير مهتمة بصناعة القنبلة النووية رغم الضغوط الهائلة التي يتعرّض لها خامنئي لتغيير فتواه الشرعية التي يحرم فيها صناعة الأسلحة النووية، وتالياً فإن إدارة الرئيس جو بايدن غير مستعجلة للعودة إلى الاتفاق النووي الذي ينتهي مفعوله أصلاً عام ٢٠٢٥، أي بعد أقلّ من ثلاث سنوات.

ولا توجد أي أسباب تدفع أمريكا إلى رفع

على الرغم من جمود المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أن واشنطن لم تتوقف عن بعث رسائل إلى طهران في شكل غير علني، خوفاً من إقدامها على خطوة نووية تقلب الطاولة على الجميع وسط انشغالات إدارة الرئيس جو بايدن وتبدّل الأولويات الدولية - الغربية بغية حرف الأنظار عن الحرب الأمريكية - الروسية، القائمة على تحدي أحادية أمريكا وهيمنتها على العالم.

وأكد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) اللواء أهارون حاليفا، أن «الذي يمنع إيران من التقدم نحو صناعة القنبلة النووية هو

واشنطن لم تتوقّف عن بعث رسائل إلى طهران في شكل غير علني

بينها وبين امريكا، بواسطة منسق الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، باقتراحات تُبقي فيها على قدراتها وأجهزة الطرد المركزي من دون أن تعيد تنشيطها مع الالتزام بما وقّعت عليه في اتفاق عام ٢٠١٥، ولكن على أن تعيد برنامجها للحياة في حال فُرضت عليها عقوبات جديدة أو خرجت امريكا من الاتفاق كما فعل الرئيس السابق دونالد ترامب عام ٢٠١٨.

واعتبرت أوروبا حينها على لسان بوريل، أن «هذه المطالب معقولة ومنطقية». إلا أن الرد أتى من أصحاب القرار - الامريكيين وليس الأوروبيين - برفض المقترحات الإيرانية.

وتزامن تبادل الرسائل مع اقتراب الانتخابات النصفية الامريكية لتتجمد المفاوضات لأشهر عدة، قبل أن تعيد واشنطن الحرارة المعتدلة إليها منذ أيام قليلة ومن دون أن تؤدي هذه الرسائل إلى حلحلة النقاط العالقة.

ووصلت الرسالة الامريكية الأولى عبر إحدى الدول الخليجية، عندما قال بايدن إنه يريد «تحرير إيران»، فأتى التوضيح من مستشار الأمن القومي، أن عبارة الرئيس الامريكي ما هي «إزالة لسان».

وجاءت الرسالة الثانية مباشرة بعد إعلان إيران أنها رفعت مستوى التخصيب في مفاعل فوردو النووي،

العقوبات عن إيران، خصوصاً أن خطوة مماثلة ستعطي «الجمهورية الإسلامية» المدخلة الاقتصادية الضخمة التي تحتاجها للانتعاش المالي والاقتصادي والتجاري. كذلك فإن من شأن رفع العقوبات تحرير عشرات المليارات من الدولارات التي تحتجزها مصارف عدة حول العالم، وإعادة النفط الإيراني إلى الأسواق والأسعار المرتفعة وليس بالسعر المتدني الذي تستوفيه طهران من بيعها النفط إلى دول آسيا وبلدان أخرى مازالت تتعامل مع طهران رغم العقوبات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن امريكا وإسرائيل تعلمان أن إيران لم تغيّر دعمها لحلفائها في «حلف المقاومة»، في فلسطين ولبنان وسورية والعراق واليمن، وتالياً فإن ذلك من شأنه أن يتسبب بقلق لإسرائيل والدول التي تخشى تمدد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد فشل آخر محاولة (والتي لن تكون الأخيرة) لإسقاط نظام «الجمهورية الإسلامية» من خلال اضطرابات طالت الجنوب والغرب والشمال الغربي الإيراني في سيستان - بلوشستان والأهواز وكردستان إيران.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الإدارة الامريكية لا تستطيع أن تعطي إيران الضمانات اللازمة حيال عدم فرض عقوبات إضافية وجديدة عليها أو معاودة إحياء العقوبات الموجودة أصلاً بعد توقيع الاتفاق.

وقد تقدّمت طهران، وفق ما تكشف آخر الرسائل

الإدارة الأميركية لا تستطيع أن تعطي إيران الضمانات اللازمة

المعلومات قُدمت من الاستخبارات الإسرائيلية، ومُلَفَّقة بحسب إيران.

ولذلك فإن اختلاق الأعدار يُعتبر في طهران بمثابة «حوار الطرشان» لأن النيات مفقودة.

وثمة عوامل عدة تمنع عودة الاتفاق النووي في النصف الأخير من ولاية بايدن، ومنها عودة بنيامين نتنياهو إلى الحُكْم في إسرائيل، وهو المُعارض لأي اتفاق مع إيران.

بالإضافة إلى ذلك، فإن خسارة الديموقراطيين لقيادة الكونغرس تزيد الضغط على الرئيس الأميركي، خصوصاً أن الجمهوريين لا يريدون الاتفاق مع إيران.

ناهيك عن الحرب الأميركية - الروسية على أراضي أوكرانيا، حيث أظهرت إيران تحديها العسكري لأمريكا بتسليم روسيا، طائرات مسيّرة عدّلت الكفة العسكرية بسرعة، وساعدت موسكو على تقليص الخسائر.

وأخيراً، فإن غياب الإرادة والفائدة الأميركية من رُفَع العقوبات ما دامت إيران لا تريد صناعة القنبلة النووية، يحول دون استعجال المسؤولين في واشنطن التقدم إلى الأمام، ويجعلهم يستمرّون في سياسة إضاعة الوقت.

*صحيفة «الراي» الكويتية

الواقع تحت الأرض، والذي أعيد افتتاحه قبل ثلاثة أعوام بعد انهيار الاتفاق النووي، من ٢٠ في المئة إلى ٦٠ في المئة، مثل حال مفاعل ناتانز، بينما ينص الاتفاق، على اقتصار التخصيب على نسبة ٣/٦ في المئة فقط.

وكان وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن، قال أواخر الشهر الماضي إنه «لا يرى مجالاً يُذكر لعودة الاتفاق النووي»، بعدما وصل مخزون اليورانيوم الإيراني المخصّب إلى ٣٨٦/٤ كيلوغرام من الـ٢٠ في المئة و٦٢/٣ كيلوغرام من الـ٦٠ في المئة.

وتحتاج إيران لبلوغ مستوى الـ٩٠ في المئة لصنع القنابل النووية، وهي نسبة تُعتبر سهلة التخصيب بعد بلوغ المعرفة التكنولوجية النووية لتخصيب ٢٠ في المئة و٦٠ في المئة، وتالياً فإن ما يفصل طهران عن صناعة القنابل النووية، هو قرار خامنئي وليس علماء إيران النوويين، ولا المواقع النووية التي تملك القدرة العلمية على ذلك رغم عمليات التخريب وقتل العلماء الإيرانيين».

لكن المشكلة الأكبر تتمثل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطلبها من إيران تفسيراً للعثور على آثار اليورانيوم في ثلاثة مواقع مختلفة. إذ تعتبر طهران أن هذا الملف أفضل عام ٢٠١٥ عندما وقّع الرئيس الأميركي باراك أوباما الاتفاق، وأن العودة إلى هذا المطلب ما هو إلا عذر أميركي للامتناع عن التوقيع، علماً أن هذه



محمد صالح صدقيان:

أمريكا لإيران: إتفاق 2؛ إتفاق 3 ثم "النووي"!

الذي انتهجته هذه الدول في مجلس محافظي الوكالة الدولية بهدف ترحيل الملف الإيراني إلى مجلس الامن الدولي وتفعيل آلية "سنا بـك" بإعادة فرض العقوبات الأممية التي جُمدت بعد التوقيع على الاتفاق النووي عام ٢٠١٥. بدورها، تراقب إيران هذا التوجه وتعرف مآلات الرغبة الأمريكية باستغلال الانشغال الاوروبي بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية من أجل ممارسة الضغوط القصوى على طهران ليس من اجل احياء الاتفاق النووي الذي أصبح بمتناول اليد وانما للدخول مع ايران في مفاوضات جديدة لاتنتاج الاتفاق

تهديد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية بإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لم يمر مرور الكرام. ردت إيران بالإعلان عن بدء إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ بالمائة في منشأة فوردو الاستراتيجية وتجهيز منشآتها النووية في نطنز وفوردو بأجهزة تخصيب من الجيل الجديد ترفع الجهد النووي عشرة أضعاف ما كان عليه في السابق. هذه الخطوة الإيرانية الغاضبة، وان كانت غير مفاجئة للجانب الغربي، إلا أنها وضعت الدول الغربية وإسرائيل امام الامر الواقع كرد عملي على التصعيد

تهديد الوكالة الدولية للطاقة لم يمر مرور الكرام

إطار "وثيقة الامن القومي الأمريكي" التي اصدرتها مؤخرا إذ وضعت الوثيقة التعامل مع التحديين الصيني والروسي في أولوية المهام والأجندة السياسية الخارجية للولايات المتحدة، باعتبارهما أهم التحديات العالمية في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

لكنها لم تُغفل التحديات الأصغر ومن ضمنها "التحديات الإقليمية" المهددة للهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة الخليجية.

وتعليقا على هذه الوثيقة؛ يقول الدكتور ابراهيم متقي، وهو من الوجوه المرجعية الإيرانية في تحليل السياسات الأمريكية، انها تحمل موقفاً استراتيجياً من إيران وروسيا والصين وأنها تواجه مؤشرات أولية على تحديات جيوسياسية لهيمنة الولايات المتحدة العالمية، ومن أجل ذلك عليها تعزيز وتنمية مسار تكوين قوتها في مستقبل النظام العالمي على قاعدة التحالفات الإقليمية.

وتُعتبر إيران من بين أبرز التحديات التي تواجه الولايات المتحدة على الصعيد الإقليمي.

فيما تُعدُّ روسيا التحديّ الأبرز في الفضاء الأوراسي المليء بالتحديات.

رقم ٢ للانسحاب من منطقة الشرق الاوسط والاتفاق رقم ٣ لتفكيك القدرة العسكرية الاستراتيجية الإيرانية، على حد تعبير المرشد الإيراني آية الله علي خامنئي.

ادارة الرئيس جو بايدن تلعب لعبة التعقيد التفاوضي المركب للوصول الى اهدافها. حاورت طهران منذ بداية العام ٢٠٢١ عبر الوسيط الاوروبي للوصول الى "حافة" الاتفاق بعد ازالة مشاكل عديدة تعترض احياء الاتفاق النووي، لكنها قررت فجأة أن تضعه على الرف؛ في حين عملت على الاحتفاظ بورقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (قضية المواقع "المُشْتبه" بممارسة نشاطات نووية فيها) لتمارس الضغوط بتفعيل الية "سنا بـاك" في مجلس الامن الدولي.

ومن السذاجة بمكان تصور قبول الوكالة الدولية بالتفسيرات الإيرانية أياً كانت مصداقيتها في اثبات خلو المواقع المشتبه بها من النشاطات النووية ما لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي مع الجانب الأمريكي، كما قال ذات مرة مدير الوكالة السابق محمد البرادعي.

ويبدو أن الادارة الأمريكية تسير بهذا الاتجاه في

الأمن القومي الامريكي يتطلب آليات دبلوماسية لاحتواء القوة النووية الإيرانية

إلا أنّ الحقيقة، هي أنّ الدبلوماسية لا تزال تعتبر إحدى الأفكار الأمريكية لكبح نفوذ إيران. وتعني هذه القضية أنّ الأمن القومي للولايات المتحدة يتطلب أن تواصل الدوائر السياسية في واشنطن الانخراط في آليات دبلوماسية لاحتواء القوة النووية الإيرانية، والحدّ منها من أجل تحقيق أهدافها الجيوسياسية. واستناداً لهذا المسار تحاول واشنطن من خلال المفاوضات النووية جعل إيران توافق على الدخول في مفاوضات "ثانية" و"ثالثة" قبل الاتفاق على احياء الاتفاق النووي "الاول" من اجل تأمين الامن الاقليمي بمقاسات الحفاظ على مصالح حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أن إيران عارضت احياء الاتفاق النووي قبل التخلّص من تبعات المشكلة مع الوكالة لدولية انما تحاول الابقاء على "الاتفاق النووي" دون التطرق لاي ملف آخر، و"قد" تقبل بمناقشة قضايا اقليمية اخرى لكن بالتأكيد ليس قبل احياء وتنفيذ الاتفاق النووي بكامل بنوده بما في ذلك جوانبه الاقتصادية.

POST180*

وتحتفظ الصين بمكانتها كأكبر التحديات في النطاق العالمي الأوسع. وتُشكّل هذه المجموعة، التحديات الرئيسة للأمن القومي الأمريكي حسب وثيقة الأمن القومي الأمريكية للعام ٢٠٢٢ التي تعتبر تحالف إيران الأمني والاستراتيجي مع روسيا والصين تهديداً إقليمياً يُهدّد الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة الخليجية ويحوّلها إلى قوة خطيرة على مصالح الولايات المتحدة وأمنها الإقليمي؛ ويُعزّز هيمنتها على المحيط الإقليمي، في حين تتطلب الهيمنة الأمريكية ألا يحقق أي فاعل إقليمي جديد السيادة في المنطقة الخليجية. وحسب الوثيقة الأمريكية، فإن واشنطن تستخدم آليات بناء تحالف ضد إيران للتعامل مع هذا البلد خصوصاً في ظل الاعتقاد الأمريكي بارتفاع مؤشرات القوة الإيرانية في مجالي الصواريخ والطائرات المسيّرة، بشكل ملحوظ. وهذا يمكن أن يخلق أرضية لحروب إقليمية مزعومة للاستقرار؛ لكن هذه الوثيقة تُشدّد أيضاً على استخدام الآليات الدبلوماسية للحدّ من قوة طهران الإقليمية. وعلى الرغم من وجود مؤشرات محدودة في وثيقة الأمن القومي تتعلق بقدرات إيران النووية،

رؤى و قضايا عالمية



المستبدون قادمون.. تقرير يكشف أسباب تآكل الديمقراطية

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

يشهد نصف الديمقراطيات في العالم تراجعاً كبيراً تفاقماً في ظل الحرب في أوكرانيا والأزمة الاقتصادية، وفق ما كشف تقرير نشره يوم الأربعاء المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وقال كيفن كاساس زامورا الأمين العام للمعهد -الذي يقع مقره في السويد- «نرى الآن عوامل غير مواتية

إطلاقاً للديمقراطية، زادت حدة تبعات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء والعواقب الاقتصادية للحرب في أوكرانيا.

وإزداد عدد الديمقراطيات التي تواجه «أخطر تقويض» من 6 إلى 7 عام 2022 مع إضافة سلفادور إليها، إلى جانب الولايات المتحدة والبرازيل والمجر وبولندا والهند وجزيرة موريشيوس. وقال المعهد إن قضايا تتراوح بين القيود على حرية التعبير وزيادة عدم الثقة في شرعية الانتخابات، تقوض المؤسسات الديمقراطية.

وهناك عدة عوامل تشكل تحديات كبيرة من مثل الحرب الروسية في أوكرانيا، وتفشي التضخم، والركود العالمي الذي يلوح في الأفق، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19.

خطوة إلى الوراء

ورأى كيفن كاساس زامورا أن وضع الولايات المتحدة على قدر خاص من الخطورة. وحذر التقرير من أن هذا البلد يعاني مشكلات استقطاب سياسي، وخلل في عمل المؤسسات، وتهديدات للحريات المدنية.

وقال الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية «من الواضح الآن أن هذه الحمى لم تنحسر مع انتخاب إدارة جديدة».

ويظهر ذلك خصوصا في مستويات الاستقطاب الخارجة عن السيطرة، ومحاولات «تقويض مصداقية نتائج الانتخابات من دون أي أدلة على وقوع عمليات تزوير»، بحسب كاساس زامورا.

وقال كاساس زامورا إن الولايات المتحدة قامت كذلك بـ«خطوة واضحة إلى الخلف» على صعيد الحقوق الجنسية والإنجابية.

ومن بين الدول الـ 173 التي شملها التقرير، تسجل 52 من الديمقراطيات المدرجة فيه تراجعا. في المقابل، اتجهت 27 دولة إلى نظام استبدادي، هو ما يزيد عن ضعف الدول التي اتجهت إلى الديمقراطية. كذلك شددت نصف الأنظمة الاستبدادية تقريبا قمعها خلال العام 2022، في حين سجلت أفغانستان وبيلاروسا وكمبوديا وجزر القمر ونيكاراغوا «تراجعا معمما».

وبعد 10 سنوات على موجة الثورات التي عرفت بـ«الربيع العربي»، لا يزال الشرق الأوسط «المنطقة الأكثر تسلطا في العالم» وهناك فقط 3 ديمقراطيات هي العراق ولبنان وإسرائيل، بحسب التقرير.

وفي آسيا حيث يعيش 54% فقط من السكان في نظام ديمقراطي، تشتد النزعة الاستبدادية، في حين تبقى القارة الأفريقية «متينة» في وجه انعدام الاستقرار رغم التحديات الكثيرة التي تواجهها.

الحالة الأوروبية.. تدهور وشعبوية

وفي أوروبا، عانت حوالي نصف الديمقراطيات، أي 17 دولة، من تدهور خلال السنوات الخمس الأخيرة. وشدد التقرير على أن «الديمقراطيات تجهد لإيجاد توازن فعال في بيئة من انعدام الاستقرار والقلق. ولا تزال

النزعة الشعبوية تنتشر في العالم في حين أن الابتكار والنمو في ركود أو تراجع». كما اشار إلى «توجهات مقلقة» حتى في الدول التي تتمتع بمستوى متوسط أو مرتفع من المعايير الديمقراطية.

وجاء في التقرير أن التقدم شهد في السنوات الخمس الأخيرة ركوداً على صعيد كل مؤشرات دراسات المؤسسة، إلى حد أن بعض هذه المؤشرات عاد إلى مستويات التسعينيات.

وأوضح كاساس زامورا أن «الأنظمة الديمقراطية سجلت تدهوراً حقيقياً في العقدين الأخيرين، ويطرح ذلك مسألة ساخنة في عصرنا».

ووجد التقرير أن الحكومات الاستبدادية أصبحت أشد قمعا للمعارضة، وأن أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون الآن في ديمقراطيات «متراجعة» أو في ظل حكم استبدادي.

بصيص أمل

لكن هناك في المقابل بوادر تقدم، إذ إن بعض الشعوب تتجمع لحض حكوماتها على الاستجابة لمطالب القرن الـ ٢١.

وأشار كاساس زامورا إلى دول مثل إيران حيث «خرج الناس إلى الشارع للمطالبة بالحرية والمساواة والكرامة». وختم «هناك بعض بصيص الأمل، لكن التوجه العام يبقى قاتماً».

وأشار التقرير إلى أن بلدانا أفريقية مثل غامبيا والنيجر وزامبيا شهدت تحسناً في جودة الديمقراطية.

ومن النتائج الرئيسية الأخرى حسب التقرير:

مع نهاية عام ٢٠٢١، عانت نصف البلدان التي تم تقييمها من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وعددها ١٧٣، من انخفاض في سمة فرعية واحدة على الأقل من الديمقراطية.

في أوروبا،

عانى ما يقرب من نصف جميع الديمقراطيات ما مجموعه ١٧ دولة، من تآكل الديمقراطية في السنوات الخمس الماضية.

وتؤثر هذه التدنيات على ٤٦ بالمئة من الديمقراطيات ذات الأداء العالي.

الاستبداد مستمر في التعمق.

لقد تفاقم ما يقرب من نصف جميع الأنظمة الاستبدادية. إذ شهدت أفغانستان وبييلاروس وجزر القمر وكمبوديا ونيكاراغوا تراجعاً واسعاً.

يبدو أن الديمقراطية لا تتطور بطريقة تعكس الاحتياجات والأولويات المتغيرة بسرعة. هناك تحسن طفيف، حتى في الديمقراطيات ذات مستويات الأداء المتوسط أو العالي.

وفي الختام، يوصي التقرير بسلسلة من الإجراءات السياسية لتعزيز التجديد الديمقراطي العالمي من خلال تبني عقود اجتماعية أكثر إنصافاً واستدامة، إصلاح المؤسسات السياسية القائمة وتعزيز الدفاعات ضد التراجع الديمقراطي والاستبداد.

آسيا والمحيط الهادئ

الديمقراطية تنحسر في آسيا والمحيط الهادئ، في حين أن الاستبداد يتقوى. ليس هناك سوى ٥٤ بالمئة من سكان المنطقة يعيشون في ظل ديمقراطية، ويعيش ما يقرب من ٨٥ بالمئة من هؤلاء في ديمقراطية ضعيفة أو متراجعة. وحتى الديمقراطيات العالية والمتوسطة الأداء مثل أستراليا واليابان وتايوان تعاني من تآكل الديمقراطية.

أفريقيا والشرق الأوسط

على الرغم من تحديات لا تعد ولا تحصى، لا تزال أفريقيا قادرة على الصمود في وجه عدم الاستقرار وهناك بلدان تتحسن في نوعية الديمقراطية، من بينها زامبيا وغامبيا والنيجر. وللتغلب على الحيز المدني المقيد، أتاح العمل المدني في العديد من البلدان فرصاً لإعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي، وقد تفاوتت النتائج حسب البلد. في غرب آسيا، وبعد مرور أكثر من عقد على الانتفاضات العربية، لا تزال الحركات الاحتجاجية مدفوعة بإخفاقات حكومية في تقديم الخدمات والفرص الاقتصادية، وهي جوانب رئيسية للعقود الاجتماعية.

الأمريكتان

توجد ثلاث من أصل سبع ديمقراطيات متراجعة في الأمريكتين، مما يشير إلى إضعاف المؤسسات حتى في الديمقراطيات القائمة منذ فترة طويلة. تكافح الديمقراطيات لتحقيق التوازن الفعال في البيئات التي تتسم بعدم الاستقرار والقلق، ويستمر الشعبويون في كسب الأرض مع ركود أو تراجع الابتكار والنمو الديمقراطي. في الولايات المتحدة الأمريكية، استمرت التهديدات للديمقراطية بعد رئاسة ترامب، ويتضح ذلك من خلال الشلل السياسي للكونغرس، والأغلبية المضادة، وتراجع الحقوق الراسخة منذ فترة طويلة.

أوروبا

على الرغم من أن الديمقراطية لا تزال الشكل المهيمن للحكم في أوروبا، إلا أن نوعية الديمقراطية كانت راكدة أو في تراجع في العديد من البلدان. ما يقرب من نصف الديمقراطيات في أوروبا، ما مجموعه ١٧ دولة، عانت من التآكل في السنوات الخمس الماضية. وتؤثر هذه الانخفاضات في حد ذاتها على ٤٦ بالمئة من الديمقراطيات ذات الأداء العالي.



أمنية زوجي:

مسارات تشكل السلوك المتعصب وتفكيك بعض أسسه

تضامن وتآزر

ورغم أن المجتمعات الحالية أصبحت تميل إلى إدانة التعصب، ومحاولة إرساء قيم التسامح والتعايش السلمي وتقبل الاختلاف، إلا أن الفكر المتعصب وتعبيراته مازالت مستمرة بدرجات متفاوتة، وهي تظهر في العلن خصوصاً خلال الأزمات، ما يولد عائقاً أمام تحقيق التضامن والتآزر، وهذا مؤشر دال على كون المعركة ضد التعصب مازالت تتطلب الكثير من الاشتغال، وعلى هذا الأساس، فإننا في هذا المقال نحاول تسليط الضوء على سلوك التعصب وتفكيك بعض الأسس التي يقوم عليها. ويرتبط التعصب بعدة عوامل جدلية، يعتبرها البعض ذات طبيعة سياسية وأيديولوجية وثقافية ودينية،

يعد التعصب من المشاكل المقلقة، باعتباره سلوكاً يتنافى مع قيم التسامح والتعايش المفترض توفرها في عالمنا المعاصر، والذي بات يتسم بدينامية كبيرة بفعل زيادة الانفتاح الثقافي والاقتصادي، ونشاط حركات الهجرة والتنقل المستمر.

وقد شهد العالم على مدار التاريخ البشري، الكثير من أشكال التعصب، على غرار التعصب المبني على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين، ولعل حمات التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي عرفتها بعض المجتمعات الإنسانية، فضلاً عن الحروب ما هي سوى درجات متطورة من التعصب تصل إلى مرحلة إنكار وجود الآخر، ومحاولة إلغائه وسلبه حق الحياة.

إلى سلوكيات عنيفة ضد ذاته والآخرين، فالمتعصب يعزل نفسه عن المحيطين به، ويتعالى عليهم، ويحاول تمييز نفسه عنهم لعدم قدرته على استيعاب الاختلاف والتنوع، مما يعقد سبل التعايش السلمي، وقد يذهب المتعصب إلى أبعد من ذلك من خلال المرور إلى الفعل العنيف والدموي عن طريق تصفية الآخر المختلف، وقد يرمي بنفسه في أحضان التنظيمات الإجرامية التي تدعي الدفاع عن قيم معينة، وتجعل من جسده وسيلة لإيصال رسالة الرفض واللاتسامح.

ويمكننا تشبيه عملية تشبع الأفراد بالأفكار المتشددة والمتعصبة والمتمركزة حول الذات، بتجربة الضفدع المغلي، وهي تجربة علمية تمت في أواخر القرن التاسع عشر في إحدى الجامعات الأمريكية حول الحساسية العصبية لدى الضفادع، وقد تم

من خلال هذه التجربة، التوصل إلى فرضية مفادها أنه إذا تم وضع ضفدع في ماء ساخن،

فإنه من البديهي أن يحاول القفز للخارج لتفادي التعرض للحرق، في حين أن الضفدع لا يحاول الهرب إذا تم وضعه في ماء بارد يتم تسخينه بشكل تدريجي، حيث يصاب الضفدع بالخدر أو يعتاد على درجة الحرارة وينتهي به المطاف بالموت.

وقد تم استخدام هذه التجربة لتوضيح الطريقة التي تتعرض بها البشرية للخطر عندما لا يكون هناك رد فعل مناسب في الوقت المناسب، بمعنى أن الأفراد لا يتبنون السلوك المتعصب فجأة أو دفعة واحدة، بل إن ذلك نتيجة تراكم مجموعة من الأفكار بشكل تدريجي، وبشكل غير محسوس وغير واعي، حيث تصبح هذه

بينما يعزوها البعض الآخر إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية؛ بمعنى أنه لا يوجد إجماع بعد على الأسباب الحقيقية لنشوء سلوك التعصب، نظرا لاختلاف مرجعيات ومسارات وبروفيات الأشخاص المتعصبين، فضلا عن تعدد أشكال التعصب في المجتمع، لهذا ظل التعصب مسألة شائكة، باعتباره يمثل لغزا كبيرا، إذ من الصعب فهم الطريقة التي يتحول بها الإنسان من فرد اجتماعي إلى فرد معاد للمجتمع، وهنا يوضح عالم الاجتماع الفرنسي جيرالد برونر في كتاب له حول التفكير المتعصب، أن الفرق بين الإنسان العادي والمتعصب، يكمن في كون الأول يستطيع المفاضلة والموازنة بين قيمه ومصالحه، أو حتى بين مجموعة من القيم التي قد تكون متعارضة، حيث إن الخيارات والقرارات والقيم قابلة للتناسب.

وهذا التعايش هو ما يسمح باستمرار الحياة في المجتمع، أما بالنسبة إلى المتعصبين فإنهم يعتبرون أن معتقداتهم غير قابلة للتفاوض، وهم على استعداد لفعل أي شيء للدفاع عنها. كما أن المتعصب يتمتع في معظم الأوقات بحساسية متفاقمة تجعله يعاني من مشاعر قوية بالظلم، وله استعداد لكسر قواعد الأخاق العادية، لأنه يعتبر أن هناك قواعد أعلى وأسمى منها.

حقيقة مطلقة

بهذا المعنى، فإن الشخص المتعصب يتبنى عادة مجموعة من الآراء والأفكار والمعتقدات، التي يرى أنها تمثل الحقيقة المطلقة، وبالتالي فكل ما عداها يجانب الصواب، وفي سبيل فرض وجهة نظره، قد يترجم أفكاره

التعصب سلوك يتنافى مع قيم التسامح والتعايش

المسار الثالث: الانتماء بسبب الإحباط:

حسب جيرالد برونر فإن الشعور بالإحباط والشعور بعدم القبول في المجتمع وتمزق الهوية قد يجعل بعض الأشخاص يلجأون إلى هوية متخيلة على أساس كراهية الآخر. فوفقاً لتحليلات حانا أرندت، فإن هذه المجتمعات المصغرة الشمولية، تقدم للأفراد فرصة ثانية للنجاح في حياتهم التي فشلوا فيها أو حتى الحصول على وهم بأن يصبحوا أشخاصاً مهمين.

المسار الرابع: الانتماء من خلال الكشف

أو الانكشاف الروحاني:

تحدث هذه الحالة في بعض الحالات النادرة الي يصفها الكاتب بأنها أقرب إلى مصادفة اليانصيب، وتتمثل في تعرض الشخص لحادث عابر أو صدمة، تقلب حياته رأساً على عقب، فيكون لديه استعداد مسبق للدخول في تجربة معينة قد تدفع به إلى الانزلاق

نحو الأفكار التي تتبناها بعض الجماعات المتعصبة. وتتيح لنا هذه المسارات، فهم الكيفية الي يمكن أن يقع بها الإنسان في فخ التعصب، كما أنها تسمح بالتنبؤ بحدوثه، وبالتالي إمكانية التدخل والحث على القيام بمراجعات فكرية للتخلص من السلوك المتعصب والتفكير الأحادي المتمركز حول الذات، بهدف استعادة القابلية للتعايش والتسامح وقبول الاختلاف مع الآخر.

*مجلة الحوار/مجلة دورية تصدر عن مركز الملك

عبدالعزیز للحوار الوطني

الأفكار بمثابة قناعات غير قابلة للنقاش، فعندما يحدث التغيير السلبي بشكل بطيء للغاية، فإنه يكون عصياً على الإدراك.

شخصية كاريزمية

وفي هذا السياق يمكن استحضار المسارات الأربعة التي تحدث عنها عالم الاجتماع جيرالد برونر حول طريقة تشكل الأفكار المتشددة، مع الإشارة إلى أنه لا يوجد أي تناقض أو تعارض بين هذه المسارات:

المسار الأول: سرورة التدرج:

تعتمد معظم المنظمات والطوائف على طريقة نقل أفكارها بشكل متدرج، كل خطوة تؤدي إلى الخطوة التالية، وتعمل على تسويق أفكار تبدو بسيطة وواضحة، يمكن لأي شخص أن يتفق معها، حيث لا تفصح عن أفكارها دفعة واحدة أو بشكل صريح، بل يتم التلميح إليها شيئاً فشيئاً وبطرق خفية، حتى تتسرب إلى الشخص المستهدف في النهاية.

المسار الثاني: الانتماء بسبب التلقين

المكتسب:

في هذا المسار يمكن أن نجد الأطفال الذين ينتمون إلى أسر من طوائف أو جماعات متعصبة، إذ إن الانتماء إلى محيط اجتماعي يساهم في نقل وغرس بعض الأفكار بشكل غير واع عن طريق التنشئة الاجتماعية، وهذا ينطبق أيضاً على جماعة الأقران أو الفرق الرياضية والي يمكن أن تتبنى أفكاراً معادية للمجتمع تحت تأثير الشخصية الكاريزمية لقائد المجموعة.



منصات المستقبل و تراجع مواقع التواصل الاجتماعي التقليدية

* إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية

تشكل وسائل التواصل الاجتماعي إحدى السمات المميزة للعصر الحالي، التي جعلت التواصل وبناء شبكات من العلاقات العابرة للحدود أمراً واقعاً، ناهيك عن تحولها إلى مصدر هام للدخل للملايين من الأفراد والشركات. وعلى الرغم من مرور شبكات التواصل الاجتماعي بمراحل من التراجع، وتوجيه الكثير من الاتهامات والانتقادات لنموذجها العملي القائم على تحقيق أقصى ربح ممكن، بغض النظر عن التكلفة التي يتكبدها الأفراد - على غرار فقدان الخصوصية - والمجتمعات بفعل انتشار الجرائم الإلكترونية، فإن هذه المنصات قد تمكنت من التوسع والانتشار وبناء المزيد من قواعد المستهلكين، إلا أن لحظة الصعود والازدهار قد قاربت على الانتهاء في ظل الأزمات التي تواجهها، وهو ما طرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل منصات التواصل الاجتماعي، وقدرتها على التعافي السريع.

محفزات التأزم

يشهد النظام العالمي عدداً من الأزمات المتلاحقة، التي كان لها عظيم الأثر على حالة الاقتصاد، ناهيك عن تصاعد حدة الصراع بين الولايات المتحدة والصين، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على منصات التواصل الاجتماعي. أخيراً، وليس آخراً، تشهد هذه المنصات حالة من الأفول والتدهور الداخلي، التي سارعت وتيرة التراجع العام للتطبيقات المختلفة. ويمكن تلخيص أبرز محفزات التراجع على النحو التالي:

1- تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية:

يشهد الاقتصاد العالمي حالة من التراجع والانكماش المصحوب بتسجيل معدلات مرتفعة من التضخم، وهو ما كان له عظيم الأثر على قطاع التكنولوجيا، بمختلف مكوناته، خاصة الشركات القائمة على إدارة أبرز منصات التواصل الاجتماعي. ونتيجة لذلك، أعلنت الشركة الأم لـ "ميتا" أنها بصدد التخلي عن 11 ألف وظيفة، أو 13% من القوى العاملة لديها. وقد قام مكتب الشركة في أوستن بالفعل بتسريح أكثر من 220 عاملاً. ويتحرك عملاق التكنولوجيا لإلغاء آلاف الوظائف في جميع أنحاء البلاد، مع حلول بداية العام الجديد.

وقد أعلن "مارك زوكربرج" الرئيس التنفيذي لشركة "ميتا"، عن خطة الشركة لتسريح العمال في وقت سابق من هذا الشهر، وأشار إلى أن انخفاض إيرادات الشركة، وتراجع نمو القطاع التكنولوجي، والتجارة الإلكترونية - خلافاً للتوقعات السابقة التي عززت من قوتها الجائحة - قد دفعت الشركة لاتخاذ مثل هذا القرار المأساوي، كما قال إن التخفيضات ستؤثر على جميع قطاعات الشركة.

وعلى ذات النهج، أعلنت العديد من شركات التكنولوجيا البارزة عن تسريح العمال أو تجميد التوظيف في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك شركات "تسلا" و"سناب شات" و"تويتر" و"أمازون". وأشار بعض المحللين في مجال التكنولوجيا إلى أنه مع وجود ركود يلوح في الأفق، تتخذ شركات التكنولوجيا الضخمة قرارات لخفض التكاليف لأول مرة منذ سنوات.

2- الإدارة المضطربة لبعض المنصات:

شهدت منصة التواصل الاجتماعي "تويتر" جدلاً واسعاً، في أعقاب استحواذ رجل الأعمال "إيلون ماسك" مؤخراً عليها؛ فقد قام في البداية بخفض نصف قوة العمل في الشركة التي بلغ قوامها حين ذاك 7500 فرد. وما ضاعف الأزمة داخل "تويتر" مطالبة "إيلون ماسك" من تبقى من الموظفين بالعمل بشكل مضاعف، لتعويض النقص في الأيدي العاملة، مع دعوة المعارضين لهذه السياسة، للمساعدة بتقديم استقالته. وفي رد مقتضب وسريع، قام العشرات من الموظفين بتقديم استقالاتهم النهائية من الشركة، بما في ذلك العضو المسؤول عن إعدادات الأمان وأكواد الدخول إلى مقر الشركة؛ ما أحدث نوعاً من الإرباك والفوضى في اليوم التالي لاستقالته؛ حيث لم يتمكن باقي الموظفين من دخول مكاتبهم وممارسة أعمالهم على النحو المعتاد.

وقوبلت سياسات "ماسك" بالعديد من الانتقادات، كما قامت نقابة العاملين في مجال التكنولوجيا البريطانية، بالمطالبة بعقد اجتماع سريع مع القائمين على إدارة شركة "تويتر" في بريطانيا، للاطلاع على أوضاع العاملين بها. وقالت النقابة إنها تسعى بشكل عاجل لعقد هذا الاجتماع من أجل لمناقشة أوضاع العمل التي يخضع لها الموظفون داخل الشركة، والعمل على ضمان الوفاء بواجب الرعاية والالتزامات القانونية تجاه الموظفين، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة.

3- تضارب تقديرات نمو منصات التواصل الاجتماعي:

تواجه "ميتا" رياحاً معاكسة منذ أن حولت تركيزها إلى الميتافيرس منذ نحو عام، وانخفض سهم الشركة بنحو 70% خلال العام الماضي. وتواجه منصة "تويتر" أزمة مالية مستعصية؛ فقد كشفت المراجعة الدقيقة والشاملة لسجلات

الشركة المالية التي قام بها "ماسك" عقب الاستحواذ على المنصة، أن المنصة تعاني من وضع مالي متأزم؛ حيث تتحمل خزائنها ديوناً بقيمة ١٣ مليار دولار، ويبلغ إجمالي مدفوعات الفائدة على هذا الدين أكثر من مليار دولار سنوياً. وقد واجه موقع تويتر منذ فترة طويلة صعوبات مالية، وغالباً ما يخسر المال ويكافح من أجل مواكبة المنافسين مثل "فيسبوك" و"جوجل" الذين يجنون الأموال عبر الترويج من خدماتهم الإعلانية. وللخروج من هذه المعضلة، سعى "ماسك" إلى خلق مصادر أخرى للدخل، على غرار فرض رسوم شهرية على الحسابات الموثقة، كما أعاد دراسة عقود الإيجار الخاصة بالشركة؛ حيث عارض سداد المدفوعات ويأمل إعادة التفاوض أو الانسحاب من بعض الالتزامات والعقود بصورة نهائية. ويستأجر "تويتر" مساحات مكتبية في جميع أنحاء العالم، لكن تسريح العمال قلل الحاجة إلى الكثير من تلك العقارات، كما تم توجيه فريق الشراكات في "تويتر" لإعادة التفاوض بشأن صفقات المحتوى الطويلة المدى، مع الكيانات الرياضية الكبرى، مثل تلك التي أبرمها مع اتحاد كرة القدم الأمريكي.

٤- التضليل المعلوماتي وسعي الحكومات لمكافحته:

منذ الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦، ذاع الحديث عن التضليل المعلوماتي، والدور الكبير الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في هذا السياق، التي تحولت إلى منصات ترعى وتسوق للمعلومات الخاطئة، ناهيك عن الترويج والتسهيل للجرائم المختلفة. وقد سعت المنصات المختلفة إلى التعاطي مع هذه الأزمة، فعلى سبيل المثال، شكلت شركة "ميتا" الراعية لمنصة فيسبوك، مجلساً للرقابة على المحتوى المنشور عبر منصتها، تحت اسم "مجلس حكماء الفيسبوك"، كما أكدت بعض الجهات الحكومية تعاون مثل هذه المنصات معها للحد من انتشار الجريمة؛ وذلك على غرار "المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين"، الذي كشف النقاب عن بيانات وأرقام تؤكد تلقيه تقارير من منصة "فيسبوك"، عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال أكثر من أي خدمة ويب أخرى تتبعها، للحد من انتشار هذه الجريمة عبر منصته.

ويبني فيسبوك "منصة عالمية" لمنع "الابتزاز الجنسي" من خلال المساعدة في "وقف انتشار الصور الحميمة للمراهقين عبر الإنترنت". وعلى الرغم من ذلك، فإن الدراسات تؤكد أن المنصة لم تقم بالقضاء على المحتوى الضار والمضلل بصورة كلية، وهو ما دفع المشرعين في المملكة المتحدة إلى العمل على تطوير مشروع قانون الأمان عبر الإنترنت، وسيجبر هذا القانون المنصات على إزالة المحتوى الذي يعتبر "ضاراً". ومن شأن هذا الإجراء أن يمثل سابقة عالمية بشأن تنظيم المحتوى عبر الإنترنت؛ حيث يقول المدافعون عن الخصوصية إنه سيحد من حرية التعبير، وسيؤثر بصورة عامة على الأرباح التي تجنيها هذه الشركات التي تقوم على الدعاية وقضاء المستخدمين أكبر وقت ممكن في تصفح منصاتهم المختلفة.

سيناريوهات مستقبلية

من الصعب تخيل العالم الحالي بدون منصات التواصل الاجتماعي، إلا أن التركيب الهيكلي لهذه المنصات، وترانبيتها وأهميتها في حياة الأفراد قد تشهد تغيرات كبيرة خلال الأشهر والسنوات القادمة، ويمكن توقع وقوع أحد السيناريوهات الآتية:

١- اللجوء إلى الضم والاستحواذ أو انهيار بعض المنصات:

على غرار منصة "تويتر"، قد تلجأ عدد من الشركات المطورة والقائمة على إدارة وسائل التواصل الاجتماعي إلى بيع أسهمها إلى شركة أخرى عملاقة، لتحمل التركة المنهكة التي تعاني منها أغلبية هذه المنصات في الوقت الحالي. وقد تختفي بعض المنصات، وتضطر إلى الإغلاق؛ ما يفتح الطريق لظهور بعض المنصات الجديدة التي ستملأ هذا الفراغ. فقد تحقق هذا السيناريو مع منصة "Six Degrees" التي تم إطلاقها في عام ١٩٩٧، إلا أنها سرعان ما اضطرت إلى الإغلاق في عام ٢٠٠٠، في أعقاب أزمة "فقاعة الإنترنت dot-com crash"، التي شهدت خلالها أسهم الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت انهياراً كبيراً في البورصة الأمريكية، في أعقاب فترة من الصعود الجنوني. وقد نشأ على أنقاضها عدد من المنصات الشبيهة على غرار "Friendster" و"MySpace" وأخيراً "Linked In".

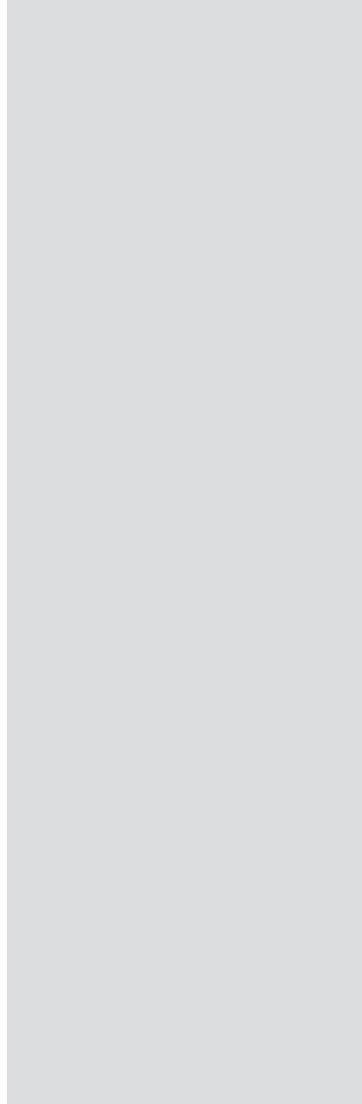
٢- ظهور المنصات ذات الطابع الكلي الشامل:

منذ إعلان "ماسك" عن رغبته في شراء "تويتر"، عبر رجل الأعمال المثير للجدل، عن رغبته في جعل الخدمات التي تقدمها المنصة أكثر شمولاً وتنوعاً، على غرار الدور الذي يقوم به تطبيق "WeChat" في الصين حالياً؛ حيث لا يقتصر دور التطبيق على كونه منصة للتواصل الاجتماعي وعرض الفيديوهات، بل يتم استخدامه في العديد من الوظائف الأخرى، على غرار الدفع الإلكتروني، والتسويق وبيع العقارات وحجز مواعيد للأطباء، ناهيك عن الترجمة. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم الشمولي يتنافى مع مبادئ "ديمقراطية الإنترنت" و"منع الاحتكار"، وهي الأسس التي تقوم عليها وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات المختلفة - وفقاً للرواية الغربية - فإنه ليس بالأمر المستبعد.

٣- صعود ملحوظ للمنصات الصينية:

يرى العديد من محللي المشهد التكنولوجي، أن الأزمة التي تمر بها منصات التواصل الاجتماعي، لا تنفصل عن أبعاد التنافس الصيني-الأمريكي القائم حالياً في جميع الأصعدة. فيرى البعض أن "إيلون ماسك" أحد أبرز محركي أزمة منصات التواصل الأمريكية في الوقت الحالي، مقرب من الحكومة الصينية بصورة كبيرة، وأبرز الأدلة على ذلك، فتح أول مصنع لـ "تسلا" في قلب الصين. وعلى الرغم من عدم وجود دلائل تؤكد هذا الطرح، فإن أبرز المستفيدين من الأزمة القائمة في "تويتر" و"فيسبوك"، هي منصة "تيك توك" الصينية، التي تشهد صعوداً في شعبيتها بصورة مطردة خلال الفترة الماضية.

أخيراً يمكن القول إن من المستبعد أن تغيب منصات التواصل الاجتماعي عن عالمنا الحالي خلال الفترة القادمة، إلا أنه من المتوقع أن تشهد هذه المنصات تطوراً وتغيراً ملحوظاً في طبيعتها الهيكلية والوظيفية القائمة حالياً. وبالرغم من التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية الحالية على منصات التواصل الاجتماعي، فإن هذه المنصات تظل جزءاً مهماً من المشهد الاقتصادي العالمي الراهن وخصوصاً أنها باتت تمثل مصدر دخل هاماً للعديد من الأفراد والشركات.



www.marsaddaily.com

المرصد AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي



www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk